المرافعة الثانية : المدنيّة الرأسماليّة

الفصل الرابع

1- المقدمة :

استهلّ الفيلسوف عبدالله أوجلان الفصل الرابع من المدنيّة الرأسماليّة ، بالحديث عن الرأسماليّة في الميدان الاقتصادي ، استناداً على تحليلات كارل ماركس في هذا الميدان ، ومنتقلاً إلى تحليل هيغل للدولة القوميّة ، ومسهباً الحديث عن ظاهرة الأمة وتطورها ، وشارحاً بالخطوط العريضة سبل النفاذ من مشاكل الأمة وقضاياها ، ليبدأ بعدها بتعريف الدولة انطلاقاً من المعاني التي لا تعنيها الدولة ، ومصنّفاً لها وفق مختلف التقسيمات المألوفة عبر التاريخ ، ليتعمق في أيديولوجيّة ونظام الحداثة الرأسماليّة ، لينعتها بالحداثة الرسميّة ، والتي تقابلها الحداثة الديمقراطيّة ، أو كما يسميها بالحداثة غير الرسميّة ، ليتناول بعد ذلك المسألة اليهوديّة ارتباطاً بالمدنيّات ، فيعرّفها من النواحي التاريخيّة والاجتماعيّة ، بطريقة تحليليّة لها وللدولة القوميّة ، موضّحاً أنه بدون هذين التحليلين ، سيبقى استذكار ضحايا الإبادة العرقيّة اليهوديّة ، وإضفاء المعاني عليهم أمراً ناقصاً وخاطئاً للغاية .

2- الرأسماليّة في الميدان الاقتصادي :

كان كارل ماركس ، الذي بحث عن الرأسماليّة في الميدان الاقتصادي عبر كافة تجهيزاته المنهجيّة العلميّة والفلسفيّة والتاريخيّة والسوسيولوجيّة (علم الاجتماع) ، قد توصّل إلى نتيجة إيجابيّة ، يشير فيها إلى البنية الاحتكاريّة للرأسماليّة ، التي تشكّل مزاياها عبر نظام الأزمات الكثيفة ، فالتحكّم بالاقتصاد لا يعني أن تكون اقتصاداً ، مثلما أنّ فرض البنية على الاقتصاد ليس اقتصاداً ، وسوسيولوجيّاً ، فإنّ التلاعب بالأسعار في السوق ، وتنويع وسائل المال لأجل ذلك ، واستخدامها في تكديس الربح ورأس المال ، هو غير ممكن من دون سلطة سياسيّة ، وبدون تحليل السلطة السياسيّة وطابعها العنفي من حيث كافة نتائجها ، إنّما يعني صياغة مصطلح رأس المال عبر تحليلات الاقتصاد السياسي المجرّدة ، وتلقين الوعي بذلك على الدوام ، والسقوط في خطأ الأسلوب عمداً أو عن حسن نيّة ، والتحوّل إلى ضحيةٍ للبراديغما الرأسماليّة .

3- تفسير هيغل للدولة القوميّة :

يُعتبر هيغل قمة الميتافيزيقيا (ما وراء الطبيعة) أيديولوجيّاً (فكريّاً) ، وأعظم ممثلٍ معاصرٍ للدياليكتيك (الجدليّة) ، إنّه فيلسوف ألمانيّ بحق ، فهو الأب الروحي لفكرة القوميّة الألمانيّة ، وكان تفسيره رائعاً ومذهلاً ، عندما جسّد الدولة في شخص نابليون بقوله : (إنّها حال الإله على وجه الأرض) ، واصفاً نابليون بقوله : (الإله السائر على وجه الأرض) ، لقد كان عاقلاً واستطاع أن ينشئ فلسفة بحقّ ، بتفسيره للدولة القوميّة بقوله السابق ، حيث اختصر بذلك ما سعت آلاف الكتب المقدّسة والعلمانيّة لذكره في جملة واحدة .

لقد سعى نابليون سنة (1802) إلى الدعاية للنموذج الذي يمكن تسميته ب (الدولة القوميّة) ، في سبيل تشتيت نزعة الحتميّة الأوروبيّة التي تحيط به ، ويجهد بذلك إلى تدويل الفرنسيين كليّاً ، والنهوض بهدف إخضاع أوروبا ، وينجح في ذلك فعلاً ، فإنّ نابليون ليس متحضّراً إقطاعيّاً ، لأنّه بالأصل كان يرمي إلى خنق الإقطاع ضمن زوبعة الثورة ، وكان يقتدي بالإمبراطوريين الرومانيين قيصر والإسكندر ، لكنّ عصره كان لا يسمح له بذلك ، إذ كان يفتقر إلى الوسط الثقافي المادي والمعنوي القادر على جعله إمبراطوراً على هذه الشاكلة ، في حين أنّ إنكلترا ـ بالمقابل ـ تتعاطى مع الأمر بدهاء ومكر ، أي أنّها تزاول فنّ الهيمنة الملائمة ل (الاقتصاد السياسي) بكلّ مهارة ، فكاد نابليون يُجنّ جنونُه ، حيث لم يستخلص الدروس مطلقاً من نفيه إلى جزيرة ألبا (جزيرة إيطاليّة تقع في البحر المتوسط) ، وحتى لو أنّه استخلصها ، فقد خرج منها أكثر تسرّعاً وطيشاً ، فظلّ يحارب بشكلٍ مذهلً ، ولكنّه يُهزم في معركة واترلو (وهي آخر معارك نابليون) ، ويغدو وضعه مزرياً جداً ، لقد كان آخر ما تلفّظ به وهو يحتضر : (آهٍ فرنسا ! الجيش ، جوزيفين !) إنّها كلمات تختزل ماهية الشخص المعنيّ بممارسة الدولة القوميّة بشكلٍ رائع .

4ـ ظاهرة الأمة وتطوّرها :

إنّ تقسيم المجتمعات في داخلها إلى المجتمع الطبيعي ، ومجتمع الدولة ، والمجتمع الديمقراطي ، متعلّق بقضايا التحوّل الطبقي والحكم ، في حين أنّ التقسيم على أساس حقيقة الأمة يتحدّد بموجب التطوّرات اللغويّة والثقافيّة والحقوقيّة والسياسيّة ، فتعبير المجتمع السومريّ عن ذاته من خلال هويّة المعبد ، يعكس الروابط بين التسميّة والعقيدة ، فالمعبد شبكة علاقات تصوُّريّة ، حيث اكتسب المجتمع مستوى تحليليّاً أعلى من جهة تسمية ونعت ذاته ، بالتالي ، فالنظر إلى مجموع العلاقات في المعبد ، أي إلى هويته ، يفيد بمعرفة تسمية ذاك المجتمع بنسبة مهمّة ، إنّها أشبه بحاضرنا من حيث وفرة الأسماء والكنى المجرّدة في عكس وجود المجتمع ، بل

وربما كانت بنسبة أكبر ، فضلاً عن أنّ معبد المدينة ، وإله وإلهة المدينة يمدّنا برأس الخيط في ماهية المصطلحات ، ومدى القوّة التي يمتلكها المجتمع ، من هنا ، فإيلاء القيمة العليا حتى اليوم الراهن للأماكن المقدّسة ، يعود إلى قيم الهويّة التي تتسم بها ، حيث يجدون أنفسهم فيها ، وهذا بالذات هو الحدث الذي يُسمّى بالوعي الذاتي ، فالهويّة هي حدث الوعي ، وهي الحدث الأكثر تأثيراً بشأن وعي الوجود الذاتي .

أمّا هويّة المجتمع في الأديان التوحيديّة ، هي الدين والإله ، إذ يستحيل تصوّر المجتمع منفصلاً عن الدين ، أو الدين منفصلاً عن المجتمع ، لذا ، وحصيلة هذه العلاقة ، فمن المستطاع تعريف الدين وإلهه بأنّهما حدث إدراك المجتمع لوجوده الذاتي وكينونته ، فمعرفة المجتمعات الإسلاميّة تندرج بنسبة كبرى ضمن الوعي الديني الذي تعتنقه ، وإلى جانب ذلك فهناك انتماءات أخرى ، مثل الهويّة الجنسيّة ، الهويّة السياسيّة ، الهويّة القبليّة ، الهويّة الطبقيّة ، الهويّة الفكريّة ، لكن جميعها مصبوغة بطابع الهويّة الدينيّة كهويّة عامة .

وأثينا وروما في العصور القديمة ، بحدّ ذاتيهما هويّة ، فمواطنتهما هي هويّة النخبة التي لا تُمنح لأحد بسهولة ، وتشير إلى كرامة المدينة وامتلاكها الشخصيّة ، حيث لم تتشكّل آنذاك الهويّة الإغريقيّة والإيطاليّة بعد .

وتتصاعد الروح القوميّة في العصور الوسطى ، وتؤدّي الأديان وظيفة مهمّة بهذا الصدد ، فالإسلام على سبيل المثال ، يعني في الوقت ذاته وعي العروبة وسموّها ، كما أنّ الموسويّة نظيرة لليهوديّة ، والمسيحيّة بالنسبة إلى مَن اعتنقها مبكّراً من الأرمن والسريان والإغريق ، تعني هويّة قوميّة جدّ مهمّة ،إنّهما تغذّيان بعضهما بعضاً بشكل متبادل ، وتتجسّد أهمّ وظيفة للأديان التوحيديّة في تجاوز هويّة العشيرة والقبيلة ، لتصبح الأديان الشكل البدئي للقوميّة ، فالدين بالنسبة للأتراك أداة هوياتيّة مهمّة للغاية ، فلو لم يكن الإسلام ، لكان التحوّل القوميّ التركيّ والعربيّ أكثر خمولاً في الشرق الأوسط .

وقد تداخل انتشار المسيحيّة في أوروبا أثناء العصور الوسطى مع التطوّر القومي بنسبة كبرى ، في حين كان الوعي القومي المشترك بين المجموعات العشائريّة التي تسبق تلك الفترة ضعيفاً للغاية ، لقد أدّت المسيحيّة دورها كعامل موضوعيّ مؤثر في الوعي القومي الذي يسبق مرحلة الحداثة ، وبات بالمستطاع الحديث عن ولادة الأمة ، من خلال تنامي السوق وتصاعد العلاقات الاجتماعيّة ، لقد كانت ولادة تشكيل بدايات الأمم وفق هذا النموذج في أوروبا ، وتحوّلت المجتمعات الراهنة بدرجة كبرى إلى أمة ، أي أنّ الأغلبيّة الساحقة هي مجتمع الأمة ، حتى وإن كان

ثمّة مجموعات هامشيّة لم تحقّق تحوّلها إلى أمة ، بل يكاد لا يوجد فرد لا ينتمي إلى أمة ما ، ومن الواجب التفكير في الانتماء إلى الأمة على أنّه حالة طبيعيّة للمجتمع ، لكنّ الأمة لم تكتسب أهميتها القصوى طيلة التاريخ كأزمة قائمة ، إلّا في ظلّ النظام الرأسمالي ، ولهذا فأنجع نموذج بالنسبة للأمم هو (الأمة الديمقراطيّة) ، ومن المهم الاستيعاب جيداً أنّ (المجتمع الديمقراطي) هو نموذج المجتمع المخوّل أكثر للحلّ ولتحقيق التطوّر بشأن موضوع الأمة ، فالأمم قادرة على التكوّن والتنامي في ظلّ (المجتمع الديمقراطي) الأفضل ، فعوضاً أن تكون وسيلةً للنزاع والحروب ، فباستطاعتها أن تكون عاملاً للتعاضد والسلم والأخوّة في ظلّ الغنى الثقافي من خلال النظام الديمقراطي .

5- الحلّ الأمثل للنفاذ من مشاكل الأمة وقضاياها :

يمرّ سبيل الحلّ الأمثل للنفاذ من مشاكل الأمة وقضاياها من خلال :

1"- عدم إنكار الأمة .

2"- عدم الإفراط في إضفاء النزعة القوميّة على مقوّماتها .

3"- عدم اختزال الأمة إلى مقوّماتها .

4"- عدم تسييس الأمة بغرض جعلها أداةً بيد أجهزة السلطة المغالية في القوميّة .

5"- تطوير وعي الأمة الديمقراطيّة ، وتطبيقه على أرض الواقع .

6- تعريف الدولة :

الدولة هي المصطلح الأكثر رواجاً ، تاريخيّاً وحاضراً ، لكنّها في الوقت ذاته هي المصطلح الأقل نصيباً من حيث الإلمام به وتعريفه ، والأكثر غموضاً ، إذ ثمّة جهل فظيعُ بشأن ماهية الدولة .

وما يزال التعريف الصحيح والتفسير السليم للدولة ، يحتفظ بجوهره كمسألة هي الأهم من نوعها ، في سبيل تحليل التاريخ والوقت الراهن ، ولتخطّي حالة المجتمع المتأزّم ، ولتعريف الدولة ، يجب أولاً إيضاح ما لا تعنيه الدولة .

*- ما لا تعنيه الدولة :

1"- إنّها ليست قمع الصراع الطبقي ، أو الإبقاء عليه ضمن التوازن .

2"- إنّها لا تعني إزالة حالة الفوضى بتاتاً .

3"- إنّها ليست ميداناً لحلّ المشاكل والأهداف على الإطلاق ، فهي على النقيض من ذلك ، لأنّها محفل استفحال المشاكل وتأزيمها والاستمرار بها .

4"- علاقتها مع الألوهيّات والمقدّسات ، ميثولوجيّة وأيديولوجيّة .

5" - لا معنى لها مطلقاً ، كقوّة تكوين ، وإدارة الأمة والدين والثقافة .

*- عند تعريف الدولة وفق المعادلة التالية :

الدولة = فائض الإنتاج وفائض القيمة + الوسائل الأيديولوجيّة + أجهزة العنف +فن الحكم

يكون تعريفاً ضيقاً للأسباب التالية :

1" - لأنّ القول بكون الدولة تعني نهب وسلب فائض القيمة أمر صحيح ، لكنّه تعريف ناقص للغاية .

2"- النظر إلى الدولة أيديولوجيّاً على أنّها ألوهيّة مقدّسة ، أو تعريفها بأنّها ظلّ الله على وجه الأرض ، أو حالة تجسيد الإله ، لا ينفع سوى في تجهيز القناع الأيديولوجي اللازم لشتّى أنواع الاستبداد والجور .

3"- أما تعريف الدولة على أنّها استبداد وطغيان ، فلا يذهب أبعد من كونه حكماً أخلاقيّاً هو الأرخص علميّاً ، باعتباره يتغاضى عن العناصر الأخرى .

4"- تشتمل مضامين المفاهيم التي تفسّر الدولة بفنّ الحكم على مخاطر جديّة من قبيل مواراة الوجه الباطني الحقيقي للدولة ؛ نظراً لتغاضيها عن العوامل الأخرى التي لا غنى عنها ، بقدر التفسيرات الأخلاقيّة على الأقل .

*- تصنيف الدولة :

يمكن تصنيف الدولة وفق مختلف التقسيمات المألوفة على مرّ التاريخ :

1"- الدولة من حيث الطبقات الاجتماعيّة الناهبة لفوائض القيمة والإنتاج :

1)- الدولة العبوديّة : هي شكل الدولة الذي يكون فيه الناس تابعين للدولة وأسيادها الخاصّين المتدولين ، ليس بكدحهم فحسب ، بل بوجودهم الكليّ مقابل سدّ الرمق ، وهي الجهاز الاستغلالي الأساسي لحضارات العصور القديمة ، يكون فيه العبيد أداةَ الإنتاج الرئيسيّة .

2) ـ الدولة الإقطاعيّة : هي شكل العبوديّة المروَّضة بحدود ، فما يميّز القنّ عن العبد هو حقّه في تأسيس العائلة ، وهي شكل الدولة المُجرَّب في مدنيّات العصور الوسطى ، باعتباره يفسح المجال أكثر أمام فائض الإنتاج وفائض القيمة .

3) ـ الدولة الرأسماليّة : هي شكل الدولة الذي يعتمد أساساً على الطبقة الاجتماعيّة المسمّاة (العمال) ، والتي تقتصر على بيع كدحها في السوق كأي سلعة .

2"ـ الدولة من حيث الوجود الأثني للفئة الحاكمة :

1)ـ دولة الكهنة : تُسمّى بذلك لسيادة مجموعة الكهنة عليها ، باعتبارهم أوّل مؤسسيها ومشيّديها .

2)ـ دولة الأسرة الحاكمة أو دولة السلالة : تُعرّف وفق الأسرة التي تمسك بزمام الحكم ، وهي طراز دولة إداريّة شائعة في كافة العصور الحضاريّة ، بل لا يزال تأثيرها سائداً حتى في الدول الراهنة ، وهي الدولة التي تشكّل عائلةٌ أو سلالةٌ المجموعةَ الحاكمةَ الأساسيّةَ فيها .

3)ـ دولة القبيلة أو القوم : هي الدولة القائمة تحت نفوذ قبيلةٍ أو قومٍ ما بالأغلب ، ويُلاحظ تأثيرها بشكل خاص في العصور الوسطى ، حيث تطوّر الوعي القبليّ أو القوميّ ، فالدين هنا يؤدّي دور التحوّل القومي .

4)ـ الدولة الوطنيّة : هي الدولة المرتكزة على أساس المجتمعات التي حقّقت تحوّلها الوطني ، وهي دولة العصر الحديث ، ولا تقتصر على العصر الرأسمالي فحسب ، بل هي الدولة التي يتّخذها العصر الديمقراطي أيضاً أساساً له ، أو بالأحرى هي حالة الدولة التي تتكفّل بدورها في إدارة دفة الحكم بالوفاق (الدولة + الديمقراطيّة) ، وهي تختلف عن دولة الأمة ، حيث قد تنضوي العديد من الأمم تحت سقفها .

5)ـ الدولة القوميّة أو دولة الأمة : هي الدولة التي تحتوي في بنيتها على أمة واحدة فقط ، بحيث يتكامل ويلتحم جميع أعضاء الأمة مع الدولة على أساس القوميّة ، وتكاد تكون الدولة فيها أحاديّة بقومها ، وهي شكل الدولة الأساسي في المدنيّة الرأسماليّة ، ولا تنفصل عن الدولة الفاشيّة .

3"ـ الدولة من حيث الانتخاب أو التعيين ، أو باستلام زمام الحكم بالوراثة أو العنف:

1)ـ الدولة المونارشيّة : هي الدولة المرموز لها بشخص واحد حاكم ، ويكون مونارشيّاً أو ملكاً أو إمبراطوراً ، يستلم دفة الحكم بالوراثة أو بقوة العنف .

2)ـ الجمهوريّة : هي حالة مجيء مجموعة الإدارة الرئيسيّة بالانتخاب ، وقد يُنتخب شخصٌ واحدٌ أ ألف شخص ، لا فرق في ذلك ، وحتى إن اختلف الأمر شكليّاً ، لكنّه لا يغيّر من المضمون شيئاً ، ويحصل الخلط أحياناً بين الجمهوريّة والديمقراطيّة ، فالجمهوريّة هي شكل دولة ، والانتخابات يُعمل بها لتحديد إدارة مؤسسات الدولة المتشكّلة بشكل وطيد ، لا لأجل الديمقراطيّة كإدارةٍ للشعب ، في حين أنّ الديمقراطيّة شكلٌ إداريٌّ لا يندرج في نمط حكم الدولة ، والدولة تعني أساساً تقاليد الحكم المؤسساتي المتأتي من آلاف السنين ، لهذا فوظيفة الانتخابات في الإدارة محدودة النطاق ، وهي تُجرى أساساً لتأمين الأفضليّة والتفوّق لأجل شتّى الزمر الاحتكاريّة الموجودة ضمن الدولة إزاء بعضها البعض بموجب مكانتها وقوّتها ، لكنّ المعيار الأساسي في المجتمع الديمقراطي ، هو تحديده لإدارته بالانتخابات وفق فترات دوريّة قصيرة ، لإفساح المجال أمام تحقيق مختلف أشكال التطوّر والإثمار والإبداع والحقوق والحريّات والمساواة .

4"ـ الدولة من حيث المجموعات الناهبة لفائض الإنتاج :

1)ـ الدولة الزراعيّة : وهي التي انتظمت في بدايات تأسيسها كإدارة تعمل على السطو على فائض الإنتاج الزراعي .

2)ـ الدولة التجاريّة : وهي التي تعتمد في حكمها على التنظيم التجاري أسلوباً في نهب فوائض القيمة والإنتاج ، وتُسمّى أيضاً بالدولة المركنتليّة (حيث أجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي على إطلاق هذه التسميّة على جميع الأفكار الاقتصاديّة التي سادت بدءاً من القرن السادس عشر وانتهاءً بالقرن الثامن عشر ، وهي ترتكز على عدة مبادئ : العلاقة بين ثروة الأمة وما تملكه من معادن نفيسة ، تحقيق الميزان التجاري ، تدخُّل الدولة في الحياة التجاريّة ، ترتيب النشاط الاقتصادي) .

3)ـ دولة المال : هي حالة الدولة المعتمدة على قوّة المال .

4)ـ الدولة الصناعيّة : ثمة العديد من الدوّل المنعوتة بهذه الماهيّة ، انطلاقاً من الإنتاج الصناعي ، الذي يؤدي دوراً رئيسيّاً في الاقتصاد بالتزامن مع الثورة الصناعيّة على وجه الخصوص ، ولقد كان بلوغ حالة الدولة الصناعيّة هدفاً مثاليّاً في القرن التاسع عشر ، لأنّ التصنيع كان مرادفاً للغنى ، وبالتالي ، كان البلوغ الأسرع للتصنيع غايةً أساسيّةً لكافة الدول المتأسسة .

5"ـ الدولة من حيث التسميات المزيّفة :

1)- الدولة الليبراليّة : هي المصطلح الأيديولوجي المحبّب إلى قلوب المختصين بالاقتصاد السياسي ، والتي تعني بالمعنى الحرفي لها (الدولة الحرة) ، ورغم أنّ التضاد هو الأساس بين الحريّة ومصطلح الدولة ، فالدولة في جوهرها تعني الحدّ من الحريّات ، ومن أعظم القضايا على مرّ التاريخ هي دفاع الفرد والمجموعة عن حرياتهم تجاه الدولة ، علاوةً على أنّه يتمّ تعريف الدولة بأنّها الأقل تدخّلاً في شؤون الاقتصاد ، رغم أنّ وجود الدولة غير ممكن إلّا بالاحتكار الاقتصادي .

2)- الدولة الاشتراكيّة : هذا الاصطلاح المأخوذ به غالباً في معسكر الاشتراكيّة المشيدة بصورة خاصة ، ولكنّ الاشتراكيّة الحقة لا علاقة لها بالدولة أصلاً ، فالدولة على تضاد مع الاشتراكيّة بقدر تضادها مع الديمقراطيّة كحدّ أدنى ، والجرم الأشنع للانتهازيّة يكمن في الخلط بين الدولة باعتبارها مجموع الزمر الاحتكاريّة الاقتصاديّة الكبرى تاريخيّاً ، وبين الاشتراكيّة باعتبارها نسق المساواة ، ولكنّ الدولة الاشتراكيّة في راهننا هي اشتراكيّة فرعون ، لأنّها على عرى وثيقة مع الفاشية البدئيّة ، وهي المقابل الرديف للدولة القوميّة (الفاشيّة) ، فالدولة القوميّة هي الطابع الحقيقي لليبراليّة وللاشتراكيّة المشيدة (اشتراكيّة الدولة) .

3)- الدولة الفاشيّة : اصطلاح لا معنى بارز له ، فالفاشيّة والدولة القوميّة متطابقتان من حيث الجوهر .

4)- الدولة الديمقراطيّة : من المحال أن تكون الدولة ديمقراطيّة ، فنظراً للاختلاف الجوهري بين الدولة والديمقراطيّة على صعيد الذهنيّة وبنية المجتمع ونمط الفاعليّة والممارسة ، فلا وجود للدولة الديمقراطيّة ، ولكن ، وكعامل محوريّ تماماً ، فقد وُلدت حاجة الدولة كضرورة ماسة إلى الوفاق مع نظام الحضارة الديمقراطيّة ، وذلك بسبب بنية المدنيّة الرأسماليّة المتأزّمة على مدى التاريخ عموماً ، والتي تتفاقم أزمتها في حاضرنا بدرجة أكبر بكثير ، أي أنّ الدولة عاجزة عن إدارة دفة الحكم لوحدها ، بل باتت في حالة تضطرّ فيها إلى القبول بالإدارة المشتركة مع القوى الديمقراطيّة ، وبالتالي ، فالوفاق بينهما أمر ممكن ، وطالما نشهد العديد من هذه الأمثلة في التاريخ أيضاً ، وأيّاً كان شكل الدولة ، فإذا ما بحثت عن فرصة التشارك مع الثوابت والبنى الديمقراطيّة ، وأسست لها ، فحينها يكون مصطلح الدولة الديمقراطيّة ذا معنى من حيث كونها منفتحة على الديمقراطيّة ؛ بموجب ذلك ، فالتعريف الأصح والأسلم لذلك هو : (الدولة + الديمقراطيّة) .

*- خلاصة :

بناءً على ما سبق ، فالدولة هي البذرة النواة للمدنيّة ولتاريخ المدنيّة ، بحيث تكاثرت على طول مداره ، حتى وصلت يومنا ، وحرصت على تمويه ذاتها دائماً من خلال الانقسام إلى أشكال لا حصر لها ، ولأوّل مرة أُتيحت فرصة تعريف الدولة ضمن نطاق وظيفتها الحقيقيّة في عصر الرأسماليّة ، رغم كلّ التزويرات الأيديولوجيّة ، والوصول إلى إمكانية صياغة هذا التعريف ، الذي هو ثمرة جهود ذهنيّة وعملياتيّة كبيرة ، ويُعدّ من أثمن مكتسبات الكفاح ضدّ الرأسماليّة ، لكنّ القضية الحياتيّة تكمن في ترسيخ وتصعيد معاني الحضارة الديمقراطيّة شكلاً ومضموناً ، على ضوء هذا التعريف في سبيل تطويرها وإنجاحها .

7- أيديولوجيّة الحداثة الرسميّة (الحداثة الرأسماليّة) :

قامت المدنيّة الرأسماليّة ، عند شروعها بإنشاء نفسها ، بفعاليات تشييدٍ أيديولوجيٍّ بمهارة تضاهي ما كانت لدى الكهنة السومريين ، وصيّرت نفسها نظاماً راسخاً ، لا بل بالإمكان القول : إنّها بدأت أولاً بقطع مسافات شاسعة أيديولوجيّاً فيما يتعلق بنمط الدولة ، فتشرح الأمر وكأنّ كلّ الحضارات أو المدنيّات ليست نتاج إله واحد ،هذا ما تردّده وتلقّنه للغير أيضاً ، وهذه الجمل مهمّة ، فلو تأمّلنا سيدنا محمد على سبيل المثال ، فسنرى أنّ مضمون الآيات الأولى في القرآن مختلفٌ كثيراً عن الآيات الأخيرة ، فالربّ الذي اكتفى في البداية بالقول (اقرأْ) ، نراه لاحقاً شاد نظاماً بارزاً ، وذلك لأنّ الآيات المتجزّئة قد شيّدت النظام على مراحل متوالية ، أي أنّها رصفت أرضيته خطوةً خطوة ، وهكذا تشكّل في النهاية كلٌّ أيديولوجيٌّ متكاملٌ وعملاق ، وساد هذا النظام قروناً عديدة .

8- نظام الحداثة الرأسماليّة :

لا يمكن تحليل الأدوات الذهنيّة للحداثة الرأسماليّة ، ما لم يتمّ استيعاب نظامها من جميع المناحي ، فهي لم تنشئ مصطلحاتها و فرضياتها و ممارساتها بمفردها ، بل تربّعت على ميراث آلاف السنين ، ويمكن ترتيب ذلك وفق الخطوط العريضة التالية :

1"- يقوم صانعو الأيديولوجيا ، بإنشاء اليوتوبيات (اليوتوبيا : ضرب من التأليف أو الفلسفات التي يتخيّل فيها الكاتب الحياة في مجتمع مثالي لا وجود له) ، ومبادئ المنطق الجديدة بمقتضى الكيانات التي فرضت وجودها أثناء القرن السادس عشر ، فطرح ثنائيّة (الروح ـ البدن) ، حتى وإن تبدّت كأمرٍ بسيط ، قد استجلبت معها ما يشبه التفاعل التسلسلي للأفكار المُصاغة لاحقاً على شكل التمييز بين الذات والموضوع ؛ لتتصاعد بالتالي إلى ريادة (الرأسماليّة والبورجوازيّة) ، وبقدر ما

يحصل الانقطاع عن المنطق الإقطاعي ، فإنّه يتمّ إنشاء طبقة جديدة يرافقها منطقٌ جديدٌ لازمٌ للقيام بشتّى أنواع عملياتها ، ويُرتّب سُلّم الأولويّات وفق هذه الصياغات الأيديولوجيّة ، وبما يوافق ومقتضيات تمكين الطبقة الجديدة الحاكمة من إدارة الطبقات القديمة والجديدة والتحكّم بها .

ولا يُعتبر جيش العلم والفلسفة المتكاثر طرديّاً اعتباراً من القرن السادس عشر ، القوة الرياديّة للاحتكار الرأسمالي ، وذلك لأنّ الطابع النوعيّ السائد حتى لدى الغالبيّة الساحقة من الذين احتلّوا أماكنهم في الحركات التاريخيّة الثلاث (النهضة ، الإصلاح ، التنوير) ، هو كونهم حكماء العقليّة الحرّة ، والملتزمين بخُلُقيّاتها ، وأنّهم كرهوا النظام الذي على شاكلة الرأسماليّة ، ونفروا من حفنة حكّامها ومن نمط حياتها ، بالإضافة أنّه لا جدال مطلقاً في أنّ الثورة الذهنيّة المتفجّرة في أوروبا تتميز بقيمة إنسانيّة عالميّة شاملة .

ولكن ، ومثلما بُسطت الحاكميّةُ مجدداً على الاقتصاد بيد احتكار الدولة ، فإنّ حركة الاحتكار الأيديولوجي أيضاً باتت نافذةً بنحوٍ مماثل ، فقد قُمعت التمرّدات في الميادين السياسيّة والأيديولوجيّة والاقتصاديّة بممارسات شاملة للغاية ، ومع نهايات القرن الثامن عشر أُحرز النجاح المأمول ، ليس على الصعيد الاقتصادي وحسب (الصناعة) ، بل وفي الجبهة السياسيّة (الثورة الفرنسيّة) ، والجبهة الأيديولوجيّة (القوميّة والدولة القوميّة) ، والخسران الأكبر كان من نصيب الكاثوليكيّة المسيحيّة ، والنمط القديم للمونارشيّة ، والأباطرة والإنسانيّة .

2"ـ كان نمط الإنشاء الديني للحضارة الإقطاعيّة قد تفكّك ، وكانت العلمانيّة إحدى المنجزات الأيديولوجيّة الناجحة في هذه المرحلة ، والتي تعني كمفردة (الخروج على الدين) ، وقد التفّت واستمسكت البرجوازيّة بالظاهرة المسمّاة الوضعيّة التي أعلنت نفسها ديناً عالميّاً جديداً ؛ والتي تنتهل ماهيتها الدينيّة من نزعتها الظواهريّة ، فالظاهرة بالنسبة للوضعيّة هي الواقع الأساسي من حيث الجوهر ، وما من واقع غير ظاهراتيّ لديها ، لهذا فقد شوّشت الأذهان و دمّرتها، بقدر لاهوتيّات العصور الوسطى على الأقل ، لهذا ، فمن الضروري الإدراك جيداً أنّ الخروج عن الدين (مذهب العلمانيّة) ، والظواهريّة (الفلسفة أو الدين الوضعي) ، والماديّة الفظّة (عقل الإنسان كالمرآة ، إذ يعكس الأشياء وحسب) ، هي مجرّد أنسجة أيديولوجيّة على علاقة وثيقة بالاحتكارات الرأسماليّة ، وقد أثّرت هذه الفلسفات الثلاث بنسبة بليغة في دكّ دعائم أخلاق المجتمع ، فالعلمانيّة وبمناداتها بالخروج عن الدين ، قد انتهكت الفضائل الأخلاقيّة في الدين ، وقضت عليها ، وأمّا الوضعيّة ففتحت السبيل أمام وثنيّة جديدة من خلال الظواهريّة ، والتي كان من أكثر هجماتها جهالةً ، هي

التضاد مع الميتافيزيقيا التي هي متطلّب ضروريّ للبشريّة ، منذ نشوء النوع البشري ، وهي حاجة ضروريّة حتى لأجل الحيوانات ذات المستوى الذهني المتطوّر .

ولكن ، وعندما تمّ الإدراك أنّ تلك المقاربات ليست سوى حركات جهالة مبكرة ؛ وأنّه محال عليها أن تصير مركز جذب قيّم ، فقد شرعوا هذه المرة ، بإقحام تركيبتين جديدتين متمخّضتين عن تلك الفلسفات الثلاث ، ولكن بشكلٍ أكثر تستّراً : (الأمميّة البورجوازيّة والقوميّة البورجوازيّة) اللتان تبدوان وكأنّهما متنافرتان ، ولكنّهما في الجوهر متممتان لبعضهما البعض .

3"ـ الأمميّة أو العولمة البورجوازيّة : يركّز المنظّرون على شيئين في تاريخ المدنيّة : 1ـالقابعون في الطابق العلوي ، 2ـ القيم الرمزيّة المشتركة .

حيث تجتمع الهيئة القياديّة للقاطنين في الطابق الأعلى ، في يومنا الراهن ، في منتدى ديفوس (أو المنتدى الاقتصادي العالمي ، الذي يعقد مؤتمراته السنويّة بحضور عدد كبير من صنّاع القرار الاقتصادي والسياسي) بشكلٍ دوري ، سرّاً كان أو علانيّةً ، لكن ، من المؤكد أنّ عناصر الشرائح الفوقيّة من العراة وغير المقنّعين ، والذين يمكثون في الطابق الأعلى من الزقورات ، يَنَدسّون بين الناس بين الحين والآخر ، حيث يردّد الكهنة المتمرسون المُكلَّفون ضمن هذه الاجتماعات ، ويروّجون بأنّه : لا داع لأنّ يخاف الناس ، فهم يتحكمون بزمام الأمور ، وأنّ استعداداتهم للحرب تامة ، وذخائرهم كافية ، وأموالهم وافية ، وأنّه لا يجوز التفكير إطلاقاً باحتمال الفشل أو الهزيمة ، إنّهم يفعلون ذلك بعناية و حذر ، ويحثّون الجميع على استخلاص العبر منه ، وفي الكثير من الأماكن والأصقاع ، لا يفتأ صفوة الكهنة ينقشون هذه الأيديولوجيا الأمميّة في العواطف ، ويلقّنون الأذهان بها بكثافة فريدة من نوعها ، من خلال القنوات الإعلاميّة المتطوّرة ، بحيث يخلّفون الجامعات والجوامع والكنائس وراءهم في هذا المضمار ، فعصر التواصل والاتصالات هو في الوقت نفسه عصر العولمة ، ويستمر استهلاكهم ولهوهم ونشوتهم بما يتوافق مع العصر الأخير لجميع المدنيّات ، حيث لا يرغبون في التشكيك بمثقال ذرّة في عالمهم المؤسَّس ، حتى عندما تتعرّض البيئة الأيكولوجيّة للتدمير الحقيقي .

4"ـ القوميّة : وإن تبدّت نقيضة الأمميّة ، إلّا أنّها الوسيلة الاستراتيجيّة لدِين " فرّق ـ تَسُد" الجديد ، الذي يتشبّث به أمميو الطابق الأعلى في سبيل تخدير الطوابق السفلى من المجتمع ، وهي الوسيلة الأيديولوجيّة الأكثر تأثيراً بيد الحداثة الرأسماليّة ، إلى درجة استحالة وجودها من دونه ، وذلك بغرض تلافي النواقص والمشاكل المتولدة من الوسائل الأيديولوجيّة الأخرى ، كالوضعيّة والعلمانيّة والماديّة الفظّة

والعلمويّة ، وهي قبل كلّ شيء ، الدين الوحيد المؤثّر للدولة القوميّة ، والقالب العقائدي الأكثر تأثيراً بيد الحداثة ، ويتمّ إنشاؤها بكلّ بساطة ، وذلك بتحويل كلّ عنصر من مقوّمات الأمة إلى قدسيّة عقائديّة ! والمطابقة بين هذه العناصر وبين مسألة الشرف في شتّى المدارس والثكنات والجوامع والكنائس والعائلة وغيرها من النشاطات الجماعيّة ، وإثارتها لتحريض المشاعر لدى الجميع ، حتى لدى أكثر الأفراد بلادةً ولا مبالاةً ، لجعله شخصاً عدائيّاً ومعتديّاً .

9ـ قصة القبيلة العبريّة :

يمكن تقسيم تحوّل العبريين من قبيلة إلى قوم إلى مراحل عدّة ، وهي كالتالي :

1"ـ المرحلة الأولى : قصة إبراهيم وهو في أورفا وبعد الخروج منها وهو رئيس القبيلة وتاجر .

2"ـ مرحلة الأسر في مصر .

3"ـالخروج من مصر بزعامة سيدنا موسى .

4"ـ السكن والاستقرار في أرض الميعاد ، وهي مرحلة القائد وسيدنا يشوع النبي .

5"ـ مرحلة الزعماء والحكّام ، وهي فترة العلمانيين والقادة الدينيين (الكهنة) ، الذين لم يتحوّلوا بعد إلى ملوك أو أنبياء ، والمستمرة حتى عهد الملك الأوّل شاؤول.

6"ـ مرحلة ملوك يهوذا وإسرائيل ، وهي الفترة المبتدئة مع شاؤول ، داوود ، سليمان ، والمنتهية مع حزقيال (الاحتلال الآشوري) .

7"ـ مرحلة الاحتلال والاستيلاء والغزو والتحكّم والمقاومة والشتات ، حيث تنهار المملكة اليهوديّة أو الإسرائيليّة ، لتحلّ محلها مجموعتان بارزتان ، إحداهما مقاوِمة ، والأخرى متواطئة ، ويظهر المتواطئون كمجموعتين أساسيتين ، إحداهما موالية للإغريق والأخرى للبرسيين ، وكان السبي البابلي الثالث الشهير والذي استمرّ أربعين عاماً في عهد نبوخذ نصر ملك البابليين ، الأكثر شهرةً بعد الخروج من أورفا ومصر ، وقد شهدت هذه المرحلة الأحكام المنصوص عليها في الكتاب المقدّس ، والتي يتضح تأثّرها بالزرادشتيّة بجلاء ، وقد بدأ الإعجاب الكبير بالبرسيين يسود ، لأنّهم وضعوا حدّاً لفترة السبي التي استمرّت أربعين سنة .

ويزداد تشتّت القبيلة أو القوم خارج الوطن مع بدء الشتات ، وبينما حلّ الشتات على القاطنين في ظلّ الثقافات الآشوريّة والأرمنيّة والإغريقية ، فقد تركّز ضمن

الإمبراطوريتين الرومانيّة والإيرانيّة بشكلٍ أساسي ، وفي الوقت نفسه تُسمّى هذه الفترة الطويلة ب عصر الكتّاب ، حيث يُعمَل بدأب على جمع نصوص التوراة وتفسيره ، ويبرز الأنبياء أيضاً ، إلّا أنّ مهنة الكتابة تتقدّمها منزلةً ، وهذا ما معناه أنّ المستوى الفكري الرفيع في الثقافة اليهوديّة ، يرتكز إلى تقاليد تاريخيّة بالغة الأهميّة ، ويبدو أنّ المهنة الأخرى المهمّة لديهم هي الانشغال بشؤون المال والتجارة ، فانهماكهم الدؤوب بشؤون التجارة وبالمال الذي هو وسيلة مؤثّرة فيها ، هو على صلة كثيبة بعدم توفّر الإمكانيّات للإعاشة اليسيرة من الزراعة في أراضيهم .

7"ـ سيكون من المناسب تسمية اليهود بمصطلح (القوم) ، نظراً لخروجهم من النطاق القبلي تزامناً مع الشتات ، وتجمّعهم في عدد جمّ من المجموعات الثقافيّة التي تخطّت مستوى القبيلة ، وباتوا مجموعات يهوديّة تستند إلى ثقافة المنطقة التي يقطنونها ، وهكذا يغدون شعباً ثنائي الثقافة : الثقافة العبريّة الأصليّة ، وثقافة المجتمعات التي استقرّوا فيها .

ويبدأ عصر مأساويّ آخر مع ظهور الإسلام ، ، فالعرب ينتقلون مع الإسلام إلى إنشاء مدنيّة تجاريّة ، ولكنّ التجّار والصيارفة اليهود يتحكمون بغالبية الاحتكارات التجاريّة والماليّة في الكثير من المناطق ، ومن ضمنها البلاد العربيّة أيضاً ، ومن الطبيعي أن ينشأ تنافس حادٌّ بين الاحتكارات التجاريّة في المنطقة ، ويصبح اليهود أمام خيارين : إمّا أن يعرّضوا أنفسهم لمخاطر الصهر والتحوّل إلى عملاء مفيدين ، للمكوث في المنطقة ، أو أن يتمثّلوا النفي والتشتّت في مناطق جديدة ، وفي الحقيقة تتجلّى الحالتان معاً لديهم ، فقد انفصل قسم كبيرٌ منهم ، وزادوا من وتيرة هجراتهم ، التي ابتدأت إلى أوروبا منذ عهد الإمبراطوريّة الرومانيّة ، بينما ظلّ الباقون متّقين (هيئة شُكّلت من تجمّع الأتقياء من اليهود) وأشباه أسرى ، يدفعون الجزية الثقيلة مقابل العيش ، ويتقدّمون بأدوارهم التاريخيّة (الكتابة والتأليف ، التجارة ، الصرافة) إلى مستويات أرفع ، ليذيع صيتهم في الحضارة الإسلاميّة خلال العصور الوسطى ، وهم يحظون بإمكانيّة النشاط مع العديد من القوى السياسيّة ، ليغدوا جديرين بلقب الشعب المتنوّر والتاجر والصرّاف .

8"ـ تهبّ موجةٌ من الحقد والنفور على اليهود في مستهلّ العصر الحديث ، وتزداد سرعة النفي والتهديد المسلَّطين عليهم ، ذلك أنّ الرأسماليّة مدنيّةٌ وُلِدَت ونشأت في رحم الاحتكار التجاريّ والمالي ، وكلّ منتفع أو متضرّر على هذا الصعيد ، سوف يشير بالبنان إلى المثقّفين والتجار والصيارفة اليهود كحجر عثرةٍ أساسيّ يعترض دربهم ، إنّ اليهود وجهاً لوجهٍ أمام مفارقة خطيرةٍ ، فاحتكارات التجّار والصيارفة

من الأمم الأخرى ، والذين تتوافق مصالحهم مع المستجّدات والأحداث الرأسماليّة الجارية ، سوف يعتبرون العناصر اليهوديّة عائقاً ، وبالمقابل ، فعناصر الزرّاع والحرفيين القدماء من الأمم الأخرى ، والذين تتنافر مصالحهم مع تنامي الاحتكارات الرأسماليّة ، سيقدرون على إظهار اليهودي كخطر صوفيّ محدق ، ومن مصلحة المفكرين أيضاً إظهار اليهوديّة كذلك ، بسبب تبعيتهم للنظام القائم ، وهكذا سيغدو القرنان الخامس والسادس عشر بالنسبة لليهود بدايةً لسياق حضارة جديدةٍ ، تشهد مجدّداً استعار النفي والمذابح المنظّمة ، أي الإبادات الجماعيّة اليهوديّة ، مثلما حصل في التاريخ المنصرم .

ولكن ، وحتى لو ربط بعض المفكّرين الرأسماليّة بالنزعة اليهوديّة ، إلّا أنّها مزاعمٌ مبالغٌ فيها ، لأنّهم مؤثّرون فيها ، وبطبيعة الحال ، فجذور التأثير المُعيّن تتأتّى من ظروف المجتمع الاستيطاني المستقرّ ، لكن ، من غير الممكن الاستخفاف بالدور المُحفّز للأقليّات القابضة على الزناد ، فتأثير أصحاب البنوك والتجّار والفلاسفة اليهود القاطنين في هولندا وإنكلترا عظيم الشأن والأهميّة ، سواء في تنامي الأوساط الفكريّة ، أو في بروز الرأسماليّة كنظام هيمنةٍ جديد .

10ـ مصادر الأيديولوجيّة اليهوديّة :

لا تزال القيادة الأيديولوجيّة العالميّة في قبضة المفكّرين اليهود ، ولها جذورها التاريخيّة السحيقة ، ويمكن إرجاع الأيديولوجيّة اليهوديّة إلى المصادر التالية:

1"ـ وجود الآثار الغائرة للثقافتين التاريخيتين العظيمتين السومريّة والمصريّة في بدايات تكوّن الثقافة اليهوديّة ، كما وتكمن وراءها مجموعتان لغويتان كبريان : الآريّون والساميّون .

2"ـ تبرز تأثيرات الثقافتين البابليّة والزرادشتيّة (البرسيّة ـ الميديّة) عليها بجلاء في عهد السبي الأوّل .

3"ـ المصدر الثالث الكبير هو الثقافة الإغريقيّة ـ الرومانيّة ، ولا سيما التأثير المُحدِّد للعصر الإغريقي ـ الروماني في تطوير الفلسفة الدينيّة .

4"ـ المسيحيّة والإسلام مذهبان متشربان من الدين العبري الموسوي ، لكن ، مع تكييفه بما يتواءم و احتياجات المجتمعات الإغريقيّة ـ الرومانيّة والعربيّة ، ومن الواضح أنّهما يستقيان من نفس المصدر ، أمّا صراع هذين المذهبين مع الموسويّة فيتأتّى من الخصائص القبليّة الغائرة للموسويّة ، التي نشأت في بداياتها كدين لمجموعات القبيلة العبريّة وأصبحت الدين القومي للقوم اليهودي ، اعتباراً من

مستهلّ العصور الوسطى ، أي ، بدءاً من الشتات ، لتصبح المطابقة التالية ساطعة : القبيلة اليهوديّة =الدين العبري = القوم العبري أو اليهودي ، فالأيديولوجيّة اليهوديّة ذات مضمون ديني منذ البداية ،وهي ذات ماهيّة قبليّة وقوميّة .

5"- الأيديولوجيّة اليهوديّة هي ثمرة الثقافة الماديّة العميقة ، وهي أيديولوجيّة حضارة نشأت ضمن علاقات وطيدة مع كافة الحضارات المتكوّنة في منطقة الشرق الأوسط منذ أيّام السومريين ، وهي مليئة بالجوهر المركّب من جميع المدنيّات ، و تنتهل قوّتها وشأنها من هذا الجوهر ، والدور الذي أدّاه الأنبياء والكتّاب على مرّ العصور ذو شأن محدّد في ذلك ، ويمكن تعريف اليهوديّة بأنّها ليست حضارة دينيّة وقوميّة فحسب ، بل هي حضارة جمعيّة من مجموع المدنيّات .

6"- تمزّقت الأيديولوجيّة اليهوديّة مع العصر الحديث ، وانقسمت إلى فرعين أساسيين ، يتّخذان المسارين الديني والعلماني .

7"- كان لليهوديّة ذات الجناح العلماني تأثيرها العظيم في أيديولوجيّة التنوير ، والتي يمكن تسميتها ب(العلمويّة) أيضاً ، وهي مكافئة للوضعيّة في المستويات الفلسفيّة ، هذا التيار الأيديولوجي الذي ترك بصماته على العصر الحديث ، والذي بات عقيدةً دينيّةً للحداثة الرأسماليّة تحت اسم العلمويّة أو الوضعيّة .

11- القوميّة اليهوديّة :

اكتسبت شريحة التجّار والصيارفة اليهود التقليديّة ، صفةً عصريّةً أكثر بروزاً كطبقة بورجوازيّة في النظام الرأسمالي ، وإنّ الأمر المفهوم هو أنّ البورجوازيّة كطبقة اجتماعيّة جديدة ، وجدت أيديولوجيّتها الرسميّة ضمن التيّار الوضعي ، وأنّها وَلّدت الطابع القوموي لمنظور الدولة ، حيث تعزّزت منزلتها هذه ، لأنّها المُؤسِّسة لأرضيّة الأمّة ، ونظراً لماهيّة أيديولوجيّتها تلك ، وبعد إضفاء المسحة القوميّة على جميع مقوّمات الأمّة ، فلن يكون عسيراً عليها الانتقال إلى الاحتكارات الاقتصاديّة المهيمنة عبر احتكار الدولة ، وما كان بالإمكان تحقيق الخداع بشأن التحوّل الاحتكاري المتنامي بسرعةٍ بين جميع الأمم الأوروبيّة ، إلّا عن طريق تيّار القوميّة ، إذ يتمّ وقتها الإعلان عن الأمّة بأنّها الوحدة الأسمى ، وتُشرع الدولة باحتكار الحياة الماديّة داخل الأمّة ، لتغدو القوّة الأعتى للمجتمع ، وباتّحاد كليهما ، تصبح الدوّلة القوميّة حالة جديدة لدولة الملك ـ الإله القديمة ، وفي عصر الرأسماليّة ثمّة حاجة للفلسفة ولشتّى أشكالها السوقيّة المبتَذَلة القادرة على تعميمها بين المجتمع بأكمله ، وتلبّي القوميّة هذه الحاجة على أكمل وجه ، وهكذا يُصاغ التعبير الرسمي لمسار مجتمعات الأمم الأوروبيّة ، حصيلةَ البحوث الأيديولوجيّة

طيلةَ القرون الأربعة الأخيرة ، وتتبدّى ملامح العالم الجديد محسومةً بتغذية الأمّة للقوميّة ، وتغذية القوميّة للأمّة ، وتغذية كليهما للدولة التي تغذّي بدورها الاحتكار الاقتصادي، ولكن ضمن نطاق زمانها المرحلي ، وعندما كان التمييز الحاسم بين الأمم يتزايد في جميع الأصقاع ، وتضطرم بالتالي نار القوميّة المتأججة ، كانت الأيديولوجيّة اليهوديّة ستؤثّر في الأجواء وتتأثّر بها على السواء .

إنّ وجود الروابط الموضوعيّة للأيديولوجيّة اليهوديّة منذ البداية مع القبيلة والقوم ، وبالتالي مع النزعة القوميّة والقبليّة ، خاصيّة لا يصعب على المرء فهمها ، فالقوميّة التي تضرب بجذورها في أغوار التاريخ بمعناها الذي يشير إلى قوميّة القبيلة والملّة ؛ هي الخاصيّة الطبيعيّة والأساسيّة للأيديولوجيّة اليهوديّة ، وهي من أسهل الأيديولوجيّات التي مرّت بالتحوّل في طور التبرجز (عملية اندماج عناصر من طبقات أخرى في طبقة البورجوازيّة) .

فالخلاصة ، يمكن القول :

إنّ القبيلة اليهوديّة تطلّعت إلى المدنيّة السومريّة والمصريّة ، وقلّدتها ، فكان النفي ثمن ذلك ، فشرعت القبيلة الصغيرة العنيدة بإنشاء أيديولوجيّةٍ (دين) نزعتِها القبليّةِ الخاصّةِ ، والحسدُ يأكلها ، وكأنّها تطمح في ريادة ما تطلّعت كلّ القبائل إلى فعله ، فأسّست مملكة القدس ، ثمّ انهارت المملكة ، فعاندت القبيلة أكثر ، وتشتّتت في أصقاع العالم بحثاً عن مكانٍ لقبيلتها ، ثمّ لقومها ، لم يمنحوها هذا المكان ، بل تمّ نفيها ، وكي لا يُهزموا ، انعكفوا على الغوص حتّى أعماق الذرّة ، والصعود في كبد الفضاء ، تُراهن القبيلة هذه المرة بدولتها القوميّة الصغيرة على الريادة للمدنيّة ، وقد تدكّ دعائم كلّ مدنيّات ودول الشرق الأوسط ، بل والعالم أجمع ، بعد أن كانت مُولّدتها ، لكنّها هي الأخرى ستزول آنذاك ، لأنّ الحضارة اليهوديّة الصغيرة تشكّل صُلب الحضارة العالميّة ، وبالتالي ، لا حضارة يهوديّة من دون الحضارة العالميّة ، ولا حضارة عالميّة من دون الحضارة اليهوديّة ، وهذه هي العبرة الكبرى التي يجب استخلاصها من الإبادة العرقيّة اليهوديّة .

12- تعريف السلطة :

ـ إنّ التعريف الأنسب للسلطة تأسيساً على المدنيّة ، هو القول : بأنّها توظيفٌ لجميع أنواع النشاطات الاجتماعيّة بهدف جني فائض الإنتاج ، ومضاعفته ، والاستيلاء عليه ، فإذا كانت النشاطات الجارية تعني اختلاس فوائض الإنتاج والقيم المجتمعيّة ، فسيكون ممكناً تسميتها في نهاية المآل بالنشاطات السلطويّة ، بدءاً من النشاطات الأيديولوجيّة إلى العسكريّة ، ومن حكايات ما قبل النوم إلى الإبادات العرقيّة ، ومن

ألاعيب اللهو إلى الطقوس الدينيّة ، وبهذا المعنى ، فالسلطة ميدان نشاطاتٍ اجتماعيّة مترامية الأطراف والأُطر ، والسلطة ضمن مجتمعات المدنيّة تنزع باستمرار إلى التضخّم والتعاظم شاقولياً وأفقيّاً ، بما يتناسب ونسبة زيادة فائض الإنتاج .

ـ السلطة : هي عملية وفنّ الاستيلاء بالقوّة والسطوّ الدائم على الأشياء ، والاعتقاد بأنّ تلك الأشياء ملكها هي ، رغم أنّها ليست كذلك .

ـ السلطة : هي فنّ الصهر والتملّك والتوطين ، أمّا في الحالات المعاكسة ، فهي عملية وفنّ الطرد بالقوّة ، النفي ، البطالة ، التجريد من الملك ، والتجريد من القيم الماديّة والمعنويّة بصورة عامة .

*ـ الوظيفة الأساسيّة للاقتدار الديمقراطي وفحواه :

تتجسد الوظيفة الأساسيّة للاقتدار الديمقراطي في الدفاع عن وجود الأشخاص والمجموعات المعنيّة ؛ وعن كافة القيم الماديّة والمعنويّة التي يتعلق وجودهم عليها ، واستردادها في كونها مسلوبة ، وما إلى هنالك من الحالات الإيجابيّة والضروريّة والمحقّة التي يصعب الاستغناء عنها ، وبموجب هذا المضمون ، فالاقتدار الديمقراطي هو فنّ التطبيق العملي تأسيساً على ذلك .

وفيما يخصّ فحواه : فإنّه قوّة ردع السلب والسطو ، وعمليتها الفنيّة .

13ـ تصنيف السلطة :

تُصنّف السلطة بموجب وجهات نظر مختلفة إلى :

1"ـ السلطة السياسيّة : هي الشكل الأكثر رواجاً ، وتعبّر عن مهمّة الحكم والتشريع والتنفيذ للدولة وإسقاطاتها ، وهي الشكل المعيّن بنسبة فائقة ، إذ لطالما رجحت كفّته في التركيز عليه واللجوء إليه على طول التاريخ .

2"ـ السلطة الاقتصاديّة : وتعبّر عن القوى الاحتكاريّة القائمة على عملية تنفيذ سلب فوائض الإنتاج والقيمة والاستيلاء عليها ، وقد طُبّقت الأشكال العديدة منها في التاريخ .

3"ـ السلطة الاجتماعيّة : وتعبّر عن عملية وتقاليد القوّة التي تسلّطها الشرائح الاجتماعيّة الأساسيّة على بعضها البعض ؛ ولها تقسيماتها العديدة المهمّة ذات الأصول المتأتّية من العائلة ، الطبقة ، الجنس ، الأثنيّة ، هذا إلى جانب تناول

بعضها الآخر بشكل منفصل بذاته ، فمثلاً ، الأب في العائلة ، نهّاب القيمة الزائدة في التمايز الطبقي ، الرجل في التمييز الجنسي ، المضطهِد المتحكِّم في التمييز الأثني ، فكلّهم يمثّلون السلطة .

4"- السلطة الأيديولوجيّة : وتعني الذهنيّة الحاكمة ، والشخصيّات والمجموعات الرفيعة المستوى في العلاقات العلميّة والثقافيّة ، هي بمثابة سلطة أيديولوجيّة .

5"- السلطة العسكريّة : وهي المؤسسة الأولى من حيث تكافؤها مع السلطة ، هي شكل السلطة الأكثر تطرّفاً ، والأكثر تضاداً مع الطابع الاجتماعي والطابع الإنساني ، إنّها أم جميع السلطات ، أو بالأحرى أبوها .

6"- السلطة الوطنيّة : ويمكن نعتها بالهيمنة الوطنيّة ، وهي السلطة المركزيّة الساريّة ضمن إطار الأمة ، وتحرص على التعبير عن ذاتها على أنّها واحدةٌ لا تتجزّأ.

7"- السلطة العالميّة : وهي تعبّر عن مستوى المدنيّة أو الحداثة أو إمبراطوريّتها ، وتستخدم الحداثة الرأسماليّة في حاضرنا سلطتها هذه بريادة الولايات المتحدة الأمريكيّة من خلال الاحتكار الاقتصادي العالمي ، والدوّل القوميّة .

14- علاقات السلطة والدولة في ظلّ الحداثة الرسميّة (الحداثة الرأسماليّة) :

(ملاحظة : تُطلق الحداثة الرسميّة على الحداثة الرأسماليّة ، بينما تُطلق الحداثة غير الرسميّة على الحداثة أو الحضارة الديمقراطيّة أو الحضارة أو المدنيّة) .

يمكن تسليط الضوء على ملامح تكوّن هذه العلاقات وفق النقاط التالية :

1"- يقيّم علماء الاجتماع الوضعيّون حضارتهم ضمن كلّ مرحلة من مراحل التاريخ الحضاري ، ونماذجه المنفردة ، بأنّها فريدةٌ من نوعها ، معتقدين بذلك أنّهم ينظّرون لعلم الاجتماع ، وعلى سبيل المثال ، فهم لا يتأخّرون في القيام بآلاف البحوث والدراسات في سبيل تحليل وتعريف المدنيّة والدولة الإنكليزيّة بأنّها فريدةٌ في التاريخ ، وأنّها ضربٌ من الدولة والمدنيّة الخاصة بإنكلترا فقط ، وفي ذلك تزويرٌ جِدُّ دقيقٍ ، فالصواب هو أنّ الدولة والسلطة والمدنيّة الإنكليزيّة أيضاً ، مرتبطة بسياق التطوّر ذي الطبائع الأساسيّة الواضحة المعالم ، والذي يمتدّ إلى خمسة آلاف عام ، فالطبقات المتناميّة حول المدن ، والتي انتعشت مجدّداً اعتباراً من القرن العاشر ، قد تربّعت على عرش السلطة ، وعزّزت من شأنها اعتباراً من القرن

السادس عشر ، متجلّيّةً بادئ الأمر في هيئة الملوك والأرستقراطيين ، ثمّ في صورة البورجوازيّة ، وملّتفّةً على نفسها كعقدةٍ متراصّةٍ في هيئة احتكارات الدولة الاقتصاديّة ، وملتحفةً لأجل ذلك مختلفَ أنواع الأغطية الأيديولوجيّة ، لتتوارى عن الأعين ، أو متسربلةً ضمن مئات القيم الرمزيّة ، لتغدوَ لغزاً عصيّاً على الإدراك ، كما أنّ الدولة الإنكليزيّة والمدنيّة الإنكليزيّة ، اللتين تُعتبران أوّل مثال أو من أولى أمثلة التطوّر المذكور آنفاً ، هما من ممثلي الهيمنة في النهر الأمّ للمدنيّة ، والذي ما فتئ يتدفق ليصل يومنا الراهن .

2"- إنّ التنظير السوسيولوجي (علم الاجتماع) للسلطة لا يزال المهمّة العلميّة الرئيسيّة التي تقتضي التحليل الشامل ، فمن أكثر المواضيع غموضاً على الصعيد الاجتماعي ، هو ما تكُونه السلطة ، وما الحاجة إليها من عدمها ، فحسب رأي بعض العقول ومجموعات المصالح المتستّرة تحتها، فالسلطة المطلقة تعني الحلّ المطلق ، وثمّة من يرى السلطة داءً عضالاً ، ويجب الهروب من شتّى أنواع القوّة والسيادة ، وكأنّك تهرب من وباء مميت ، وفي الحقيقة هذا المفهوم هو الشكل الموضوعي للاستسلام للسلطة .

إنّ التعريف والحلّ اللذين يعرضهما نظام الحضارة الديمقراطيّة مختلفان نوعيّاً ، فالدفاع عن النفس حقٌّ مقدّسٌ لأجل كلّ مجموعة اجتماعيّة ، والتمتّع بقوّة الدفاع إزاء كلّ أنواع الاعتداء على المجموعة وقيمها التي يتأسس عليها وجودُها ، إنّما يتخطّى نطاق القوّة ليغدوَ سبب الوجود نفسه .

3"- السلطة هي مجموع العلاقات التاريخيّة والاجتماعيّة والمؤسساتيّة ، وتاريخيّاً ، فهي تتربع على الميادين والأنسجة الأكثر حيويّةً في سياق التطوّر الاجتماعي ، وتعمل على جعل نفسها تقاليد ثابتة وأعرافاً راسخةً ، فالأعراف التقليديّة تحمل المعنى المؤسساتي أيضاً ، والسلطات هي ميدان العلاقات الاجتماعيّة الأكثر تمأسساً ، وتتطلب الحساسيّة والحذر ، بل إنّها مرتبطةٌ بالبروتوكولات والأعراف السياسيّة ، فنظراً لتوظيفها الكبير على يد المعنيين بها والمزاولين إيّاها ، فإنّ توثيق تمأسسها وأشكالها بالأعراف السياسيّة يُعدّ أمراً حياتيّاً من حيث تأمين ديمومتها وتمثيلها .

4"- بالإمكان استيعاب السلطة بنحوٍ أفضل من خلال تشبيهها بالمرض المُعدي ، إنّ السلطة مُعدية أيضاً ، هذه العدوى الاجتماعيّة ، التي مارسها بدايةً (الرجل القويّ الماكر) لوحده على حيوانات الصيد ، ثمّ على الأمهات الحكيمات ، وقد تحقّق تمأسسها في النظام الأبوي الهرمي أولاً على يد ثالوث الكاهن (مالك المعاني) + الحاكم (موجّه المجتمع بخبرته) + القائد (محتكر القوّة) ، ثمّ تمّ تدويلها مع بناء

الطبقات والمدن ، ولكن ، ينبغي عدم الاعتقاد بأنّ النظام الأبويّ الهرمي للرجل الماكر القويّ قد زال مع تأسيس الدولة .

ويمكن صياغة معادلة السلطة هنا على الشكل التالي :

السلطة = الرجل القوي الماكر + النظام الأبوي الهرمي + الدولة

وهذه المؤسسات الثلاثيّة الأوليّة تعبّر عن مجتمع السلطة .

وبينما حكمت السلطات في العصور القديمة والوسطى اعتماداً على تلك المؤسسات بالأغلب ، ومتجسّدةً في هيئة الدولة على وجه الخصوص ، ولكنّ المجتمع في عصر الحداثة الرأسماليّة ، قد أُصيب بكامله بعدوى السلطة ، أو بمعنى آخر، لقد أُصيب المجتمع بأكمله بعدوى الاعتقاد بأنّه ذو سلطة .

ولا ريب أنّ إصابة المجتمع كلّه بعدوى السلطة ، لا يقتصر في معناه على أنّها تعزّزت كثيراً ، بل يعني في الوقت ذاته ، أنّ هذه السلطة غدت عاجزةً ، وأنّها شارفت على الحالة النهائيّة ، ووصلت السرعة الأخيرة على درب التشتّت ، فأيّما كان الشيء ، فعندما يصل إلى حدّه الأخير ، فسيحصل أمران : إمّا أن يقوم المعنيُّ به بما تقتضيه حالته الأخيرة ، أو أن يدعه وشأنه فيتفسّخ .

من هنا ، فالسبيل الوحيد للوقاية من هذا المرض ، وسدّ الطريق أمام هذا التفسّخ ، يمرّ من إنشاء نظام الحداثة الديمقراطيّة .

15- الحداثة الرأسماليّة والدولة القوميّة :

1)- إيضاحات تمهيديّة حول موضوع الدولة القوميّة :

تتخبّط الدولة القوميّة في الظلمات ، وهي في مقدّمة الاصطلاحات تعرّضاً للتزوير ، لأنّها استُخدمت لأهداف دعائيّة ، ولا سيما في العناية الفائقة في إخفاء روابطها مع الفاشيّة والقوميّة ، تماماً مثلما الحال في الإصرار على غضّ الطرف عن الأواصر المتداخلة للفاشيّة والقوميّة مع الحداثة الرسميّة (الحداثة الرأسماليّة) ، وهذا الموقف ليس حكراً على الليبراليين البورجوازيين فحسب ، بل إنّ الاشتراكيين أيضاً يتظاهرون بالدفاع عن الدولة القوميّة ، أو يُمرّرون الموضوع باختزاله إلى عدّة كلمات بسيطة وجمل عاديّة ، وكأنّها بلا شأن ، بيد أنّ الدولة القوميّة من المصطلحات المفتاح لفهم عصرنا والقدرة على تغييره .

ويمكن وضع هذه الإيضاحات في النقاط التالية :

1"- الدولة القوميّة هي الشكل الذي تحقّقَ فيه الاحتكار الرأسمالي ، فشكل الدولة الذي كان لازماً لإنكلترا وهولندا منذ القرن السادس عشر ، لأجل تحطيم آمال الإمبراطوريتين الإسبانيّة والفرنسيّة ، كان شكلاً بدائيّاً من أشكال الدولة القوميّة ، فكانت إمارة هولندا ومملكة إنكلترا ، ستعملان على ضمان تفوّقهما بالتوجّه قُدُماً صوب الدولة القوميّة ، ومع بروز العامل القومي بين الدول بعد إبرام معاهدة "واستيفاليا " (أو صلح واستيفاليا : اسم عام يُطلق على معاهدتي السلام اللتين أنهتا حرب الثلاثين عاماً في الإمبراطوريّة الرومانيّة المقدّسة ، وحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ودولة المقاطعات السبع المنخفضة المتّحدة أو هولندا) ، تسارعت الأحداث باتّجاه الدولة القوميّة ، كما أنّ اتّخاذ الدول من المركنتلية (نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأيّ شيء آخر) أساساً باعتبارها تعني السياسة الاقتصاديّة ، وإبراز السوق القوميّة للمقدّمة ، بات عاملاً آخر في تعزيزها وتسريع وتيرتها ، وهكذا أضحت نشاطات اللغة القوميّة والفنّ القومي والتاريخ القومي حِكراً على الدولة تدريجيّاً ، وغدت مختلف النزاعات والحروب بين الدوّل مستحيلة التطبيق ، دون اللجوء إلى النزعة القوميّة والسلطة بنموذجها في الدولة القوميّة .

فهذه الحركة التي تشمل النزوع إلى نجاح الاحتكار الاقتصادي في مركزها ، لن تقتصر على تحريف مسار التقدّم الوطني ، بل وكانت مرغمةً على إضفاء النزعة القوميّة على كلّ المقوّمات التي تحقّق كينونة الأمّة ، كما أنّ النزعة القوميّة في الثقافة والفنّ متعلّقة أيضاً بالوضع الاحتكاري المشابه ، وكانت وطنيّة الحروب آخر وأهم تلك العوامل ، فمن الواضح جليّاً أنّ مجموع هذه العوامل هي ثمرة السوق الوطنيّة ، بالإضافة إلى الرأسماليّة الاحتكاريّة التي تستميت في عِراكها الضاري لأجل إحكام قبضتها على هذه السوق .

2"- إنّ الثورة الصناعيّة ، قد مدّت كلّ هذه المراحل بالدفع اللازم ، إذ كان التصنيع بماهيته هذه ستشكّل موضوع التحوّل الوطني الأساسي ، من حيث احتلاله المرتبة الثانية بعد التجارة الكبرى ، بل وتَقَدُّمِه عليها مع الوقت في إنتاج فائض القيمة ، فالصناعة الوطنيّة كانت تعني جني الربح الأعظم بالنسبة إلى كافة الرأسماليين الناشطين في إطار الأمة ، لقد كان القرن التاسع عشر مصيريّاً بجانبه هذا ، فالصناعويّة كأيديولوجيا هي على صلة وثيقة بالقوميّة ، والبورجوازيّة التي كبُر حجمها مع الاحتكارات الصناعيّة ، بدأت تنتبه إلى حقّها في التحدّث باسم الأمّة جمعاء ، فبدأت بكتابة تاريخها مجدّداً ، وحسمت ميولها الفلسفيّة ، وجعلت الثقافة الوطنيّة جزءاً من تاريخها هي ، وتركت بصماتِها على الجيش الوطني والتعليم الوطني .

من هنا ، فالمصطلح المسمّى "الثورة البورجوازيّة" سيكون ذا معنى إذا احتضن كلّ هذه السياقات في ثناياها ، وأمّا أصحاب الثورة الحقيقيّون ، فلا أحد منهم كان بورجوازيّاً ، فالبورجوازيّة كانت غائبة أثناء الاستعداد للثورة الصناعيّة ، سواءٌ نظريّاً أم عمليّاً ، لقد كانت الثورة الصناعيّة إحدى أهمِّ الطفرات التي حقّقها الاقتصاد خلال تناغمه مع التطوّرات التاريخيّة والاجتماعيّة ، إنّها تماماً كالثورة الزراعيّة في العصر النيوليتي ، وكان الإنتاج الاقتصادي المتنامي في كلّ مرحلة من مراحل التاريخ ، سيحوّل الدولة والمتواطئين معها إلى احتكارات جديدة ، تبسط سيادتها على حقل الإثمار والإنتاج الجديد هذا بكلّ جشع ، ودون أي رادع ، بل و دون التردّد في استعمال القوّة إذا تطلّب الأمر ، وكذلك كانت الدولة القوميّة ستجد ركائزها الماديّة أساساً في هذه الاحتكارات بل كانت ستبتكرها إن لم تعثر عليها.

3"ـ يُعدّ منتصف القرن التاسع عشر من المفاصل التاريخيّة المهمّة ، فإمّا يكون النصر حليف الدولة القوميّة كونها نواة البورجوازيّة ، أو حليف الحركة الكونفدراليّة الديمقراطيّة لجميع الشرائح الاجتماعيّة الباقية خارج إطار هذه الاحتكارات والأرستقراطيّة الجديدة ، حيث كانت الثورات الإنكليزيّة والثورة الفرنسيّة تلعب الدور الأساسي كتيارين بارزين آنذاك ، إلّا أنّ الثورات الشعبيّة التي اندلعت عام (1848) ، قد مُنيت بهزيمة نكراء ، جراء خيانة البورجوازيّة لها ، ليكون بذلك ربيع الشعوب قصيراً ، ولتبدأ تحالفات الدولة القوميّة كمركز للاحتكارات الاقتصاديّة والسياسيّة ، في تحديد إطار المرحلة القادمة ، فيتمّ الإعلان رسميّاً في عام (1861) عن الدولة القوميّة الإيطاليّة ، وفي عام (1871) عن الدولة القوميّة الألمانيّة ، وكان الدور سيأتي لاحقاً على إعلان الدول القوميّة الأخرى .

و لكن ، عندما لم تأتِ الموجة الثوريّة الجديدة كما كان مرتقباً ، كان يجب الاعتراف موضوعيّاً بالهزيمة ، وليتحوّل إعداد البرنامج ، وتأسيس التنظيم ، ورسم مسار الاستراتيجيّة والتكتيك بموجب نظريّات الأزمة وسقوط الرأسماليّة ، مع الوقت إلى حركة تسعى لنيل حصتها من الاحتكار المسمّى بالاقتصادويّة ، بعد تحقيق الوفاق مع الرأسماليّة على حساب المجتمع وضمن قوالب الحداثة نفسها ، أي القبول بشرعية الصناعويّة والدولة القوميّة ، والاقتصادويّة بدورها تعني الاعتراف بالاحتكار الاقتصادي الصناعي وبمنهاج الدولة القوميّة .

أمّا الثورات التحرريّة الوطنيّة ، والتي تُعدّ ثوراتٍ تدور على محور ذهنيّة حداثويّة أكثر سقماً وسطحيّة ؛ فقد جعلت من التصنيع والدولة القوميّة سقفاً أعلى لبرامجها ، التي كانت متطابقة ، بالرغم من احتضانها عدداً جمّاً من أمثلة الاشتراكيّة المشيدة ،

إذن ، فالسبب الأولي لفشل الحركة القائمة باسم الاشتراكيّة العلميّة على مدى قرن ونصف ، يكمن في عجزها عن كسر طوق الحداثة التنويريّة ، وعن إبداء القدرة اللازمة لتكوين نظرية الحداثة الديمقراطيّة ، ومنهاجها واستراتيجيّتها وتكتيكها ، وعن التحلّي بالقوّة الكافية لتطبيقها ، أو بالأصح ، لأنّها لم تكن تنوي ذلك .

أمّا الفوضويون الذين احتجّوا عن هذا الوضع ، فقد عجزوا عن التحوّل إلى بديل سياسي ، بسبب عجزهم عن تنظيم أنفسهم ، وبسبب ضيق آفاقهم الأيديولوجيّة ، ومعرفتهم السطحيّة بالمجتمع ، علاوةً على مفاهيمهم في ممارسة العمل الفردي ،وعليه ، فإنّ تدّخلهم في توجيه مجرى المرحلة التاريخيّة لم يُؤتِ أُكُلَه كما كان مرتقباً ، أما نقطة الضعف الرئيسيّة لكلا التيارين ، فكانت تتجسد في تمثُّلهم للفلسفة التنويريّة كما هي ، وفي ارتباطهم الدوغمائي (الجمود الفكري) بالعلمويّة الوضعيّة ، لقد كان الفشل متعلّقاً على الأرجح بالأسباب الأيديولوجيّة .

4"- أبدت الشعوب والمثقفون ، منذ القرن السادس عشر وحتى نهايات القرن العشرين ، مقاوماتٍ باسلةً لا نظير لها في التاريخ ، وأُحرِزَت العديد من الانتصارات المرحليّة ، لكن ، وما دامت الهيمنة العالميّة للرأسماليّة قائمة بكلّ جبروتها في عصر الاحتكارات الماليّة ، فهذا برهان قاطعٌ على عجز ميول الحداثة الديمقراطيّة عن تطهير نفسها من نواقصها الفادحة في التحليل ، وعن الخلاص من أخطائها ونقاط ضعفها في رسم البرنامج والاستراتيجيّة والتنظيم والممارسة العمليّة.

5"- المهمّة الحياتيّة التي لا غنى عنها ، والتي لا تحتمل التأجيل أو المماطلة في كلّ مرحلة حضاريّة ، هي إيلاء الثقل عينه في تحليل العوامل الأوليّة للحداثة ، والقيام تأسيساً على ذلك بإدارة وتوجيه حركة التنوير الثقافي العظمى ، وشتّى أنواع الحركات الاجتماعيّة كعناصر أساسيّة للحداثة الديمقراطيّة البديلة ، ونظراً للتكرار المفرط للانتقادات اللاذعة الموجّهة إلى الرأسماليّة ، رغم كونها انتقادات ناقصة ، فإنّ توجيه رأس الحربة إلى الدولة القوميّة ، وإتمام ذلك بانتقاد الصناعويّة ، لا يزال يحافظ على شأنه ضمن النضال في سبيل المجتمع الديمقراطي والحرّ والمتساوي ، في ظلّ العصر المالي الاحتكاري .

2)- تحليل الدولة القوميّة :

1"- تعريف الدولة القوميّة : إنّ الدولة القوميّة هي الإطار القانوني لاتّحاد مجموع أجهزة السلطة المستفحلة ضمن الوجود الكلّي للمجتمع من جهة ، والأفراد الذين يُسمّون " المواطنين " من جهة أخرى في عصر الحداثة الرأسماليّة ، والمصطلح المحدّد هنا هو ظاهرة السلطة المستشرية (المنتشرة) في المجتمع بأكمله ، ويتجسد

صُلب الدولة القوميّة في تدويل الأفراد الذين يسمّون المواطنين ، والذين تسعى الدولة إلى تكوينهم بما يتواءم ومصالحها الأيديولوجيّة والمؤسساتيّة والاقتصاديّة ، وكأنّ كلّ واحد منهم عضوٌ يتمتع بحقوق الدولة وواجباتها .

2"ـ العناصر التي تستفيد منها الدولة القوميّة : يحتلّ تشكيل المواطن مرتبة الصدارة بين المواضيع التي تهتمّ بها الدولة القوميّة بعناية ، لذا فهي تسعى للاستفادة من العناصر التالية :

أ ـ الأيديولوجيا : إنّ الأداة الأيديولوجيّة الأكثر تأثيراً هي القوميّة ، فهي بمثابة دينٍ جديد ، لأنّها تخلع على الدولة القوميّة مسحةً من القدسيّة .

ب ـ السلطة السياسيّة : تُستخدم جاذبيةُ السلطة السياسيّة وقوّتُها المؤثّرة بكثافة في تصيير الفرد مواطناً ، وتلعب الأحزاب السياسيّة خاصةً دورها لهذا الغرض .

ت ـ الاقتصاد : نظراً لاستفحال ماهية الدولة في الاحتكار الاقتصادي بنسبة أكبر مع الثورة الصناعيّة ؛ ولأنّ الاحتكار الصناعي تنامى بدرجة كبرى ، فإنّ ما يقارب نصف المجتمع يُستخدم في مؤسسات الدولة كعامل أو موظف ، وهذا الوضع بحدّ ذاته يُحم سواد المجتمع في حالة من التنافس ، ليكونوا أعضاء ، أي مواطنين ، في الدولة القوميّة ، ذلك أنّه ثمّة حالة من الوحدة والشراكة الوطيدة جدّاً بينهما ، أي ، من العسير تمييز مكان بدء احتكار الدولة وانتهائه ، أو تحديد موقع الاحتكار الخاص .

ث ـ القانون : علاقة الحقوق بالمواطنة أمرٌ ملموس للغاية ، فكلّ فرد يرغب في العمل ، عليه أن يكون صاحب وثيقة الهويّة الشخصيّة ، والهويّة الشخصيّة بذاتها تعني مواطنة الدولة ، أي أنّها التعبير الرمزي عن عضويّة الدولة .

ج ـ إنّ وعي السلطة والدولة ، أي تقاليدها التي يُحافظ عليها حيّة طيلة التاريخ ، تقدّم مساهماتها المهمّة في تشكيل المواطنة .

ح ـ الجنسويّة : يتأتى تأثير الجنسويّة من نظرة الأب إلى نفسه ، وكأنّه ممثّل الدولة داخل خليّة الأسرة ، فكلّ رجلٍ في البيت يعني الدولة بالنسبة للمرأة ، وينسحب هذا الإدراك على المجتمع بكلّيته ، والدولة القوميّة تعمل على تطوير هذا الوعي ، وتكييفه بما يتوافق ومصالحها .

خ ـ المؤسسة العسكريّة : تُعتبر المؤسسة العسكريّة قيمة أساسيّة في الدولة القوميّة ، فهي تحتلّ المرتبة الأولى من بين مؤسسات الدولة ، والتي يُعاد فيها تشكيل هويّة الفرد على خلفيّة نقش هذه المؤسسة في ذهنه وعقله وعواطفه .

د ـ الدين : وهو بمثابة الأداة التي استخدمتها القوميّة أكثر من غيرها في مراحل الدولة القوميّة ؛ وحوّلته مباشرةً إلى دين الدولة القوميّة ، إذ يعمل على الحطّ من شأنه بإضفاء الطابع الوطني ، والنزعة القوميّة عليه ، فيُحوَّل إلى مؤسسة اجتماعيّة هي الأكثر تناقضاً مع جوهره الأخلاقي .

ذ ـ التعليم : مؤسسة التربية والتعليم ، هي مؤسسة الحداثة الأكثر تأثيراً في جعل الفرد مواطناً ، بدءاً من المرحلة الابتدائيّة وحتى الجامعيّة ، ويتجسد الهدف الأولي لها في تنشئة المواطن الذي يبلغ ذروة الحماقة والبلادة ، بعد أن أُلبِس كافة القيم التي كوّنها المجتمع التاريخي المثابر على التغيّر والتحوّل والاختلاف ، وتُمرَّر من غربال الدينويّة ثمّ القوميّة ، وتُعجَن في بوتقة (إناء) الأيديولوجيّة الرسميّة للحداثة الرأسماليّة .

ر ـ الإعلام : وهو الأداة الأكثر فعاليّة في الحداثة لغسل العقول والأفئدة ، فهذا الجهاز يؤمّن نسبةً كبيرةً من التيسير للدولة القوميّة ، التي تستفيد من الإمكانيّات التي تمنحها تكنولوجيا التواصل ، في تنشئة نمط المواطن الذي تشاء ، عبر الترويج لثالوث الجنس ، الرياضة ، الفن وعرضه على المجتمع بعد إفراغه من محتواه .

3" ـ العلاقة بين الدولة القوميّة والفاشيّة : من المهم رؤية الخيوط الأنطولوجيّة (علم تجريد الوجود) بين الدولة القوميّة والفاشيّة ، فأحد أهم الأخطاء المرتكبة بخصوص الفاشيّة هو : العجز عن رؤية وإيضاح روابطها مع نظام الدولة القوميّة ، أو التغاضي عنها ، أو تمريرها بجرّة قلم ، عندما يغدو إقحام الرمح في الكيس مستحيلاً ، فمثلما أنّ الدولة القوميّة هي شكل السلطة الأساسي للحداثة الرسميّة (الحداثة الرأسماليّة) ، فالقوميّة دينها الجديد ، ولا يمكن تصوّر وجود الفاشيّة دون الدولة القوميّة .

4" ـ الدولة القوميّة والاتحاد السوفييتي : إنّ القبول بكون القوميّة الألمانيّة تشكّل إطار الكفاح الأساسي لأجل الطبقة العاملة منذ أيام ماركس وأنجلز ، قد أصبح المحور الأم لجميع الأخطاء اللاحقة ، فمن بين آرائهما بالذات : (مؤازرة الدولة القوميّة المركزيّة ، والنظر إلى الكيانات الكونفدراليّة الديمقراطيّة المعتمدة على تمرّدات المدن والقرى ، والتي كانت وطيدة البنيان في ألمانيا حتى أواسط القرن التاسع عشر ، على أنّها رجعيّة) ، فمثل هذه التشخيصات التي قاما بها كانت السبب الأساسي في إجهاض الأمميتين الأولى والثانية مبكراً .

وتجربة الاتحاد السوفييتي ووضع الصين الحالي خير مثالين على ذلك ، فقد قُضيَ على البنية الديمقراطيّة في روسيا حتى قبل عام (1920) ، وما تبّقى هو طريق

التأسيس الاشتراكي بنموذج الدولة القوميّة تحت سقف الوطن الواحد ، لذا، قُضيَ على جميع المعارضين ، وكُسحَت القرويّة التي تتصدّر قائمة القوى الديمقراطيّة ، وكُتِمَت أصوات المتنوريّن ، ، وما ظهر كان "اشتراكيّة فرعون" العصريّة ، أمّا الحداثة الديمقراطيّة ، فلم تخطر على البال حتى ، أو بالأحرى ، إنّها أُعيقَت ، وستدخل تلك الديمقراطيّة نفسها جدول الأعمال ثانيّةً بعد أعوام (1990) ، ولكن بحالتها المجهضة .

ـ إنّ أغلب الحركات التحرريّة الوطنيّة المتصاعدة على نهج الاشتراكيّة المشيدة ، اعتبرت الدولة القوميّة هدفاً أقصى لبرنامجها ، ولئن وضعنا نصب العين أنّ هذا النمط المتحقّق لا يمكنه الصمود إلّا بالتعامل ، والشراكة مع الاحتكارات الرأسماليّة ، كأمريكا ، الاتحاد الأوروبي ، صندوق النقد الدولي ، البنك العالمي ، فعلينا عدم الذهول إزاء بُناهم المناهضة للديمقراطيّة ، بل والتي تزداد تعصّباً مع الزمن والمثال الأكثر توضيحا هو اشتراكيّة البعث المتمحورة حول صدام حسين .

ـ أمّا "دولة الرفاه "التي نادى بها الديمقراطيّون الاجتماعيّون ، فلا يميّزها شيءٌ عن الدولة القوميّة فالديمقراطيّون الاجتماعيّون الألمان ، الذين يتزعمون العالم في هذا الأمر أيضاً ، جنوا أرباحاً هائلة لدولتهم القوميّة بنزعتهم الاقتصادويّة ، على عكس الأضرار التي ألحقها هتلر .

5" ـ النتائج الفظيعة التي أسفرت عنها الدولة القوميّة : إنّ حركة التدمير والتصفية والصهر ، التي مارستها الدولة القوميّة على الإرث الثقافي بنحوٍ غير مسبوق في التاريخ ، هي من أفظع النتائج التي أسفرت عنها ، فإحدى خصائص الدولة القوميّة التي تنفرد بها عن غيرها ، هي الاعتماد على الأثنيّة القوميّة الحاكمة ، وتجاهل كلّ الأثنيات الأخرى ، بإرثها الثقافي المعمّر آلاف السنين ، ثمّ تدميرها بموجب ذلك ، وصهرها وتصفيتها (فالشعار الرئيسي لهتلر كان : لغة واحدة ، أمة واحدة ، وطن واحد ، دولة واحدة) ، وما ازدياد جدب الثقافة طرديّاً في يومنا ، وافتقادها جاذبيتها و ساحريّتها ، وسقوطها في وضع العجز عن إبداء مكنونها ، وخروجها من كونها منبع الإلهام ، إلّا بسبب حركة الجَرف التي طبّقتها الدولة القوميّة على التقاليد الثقافيّة .

فالدولة القوميّة التي خلقتها البيروقراطيّة الحديثة ، تضع المجتمع برمّته تحت النّظَارة داخل القفص الحديدي ، وشرطها الأساسي بشأن الأحزاب السياسيّة ومنظّمات المجتمع المدني ، هو الحراك بما يتماشى وسياسات الدولة ، وبالتالي ، فهي ترى في انتعاش وتطوّر مختلف التنظيمات السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة بموجب مبدأ التعدديّة خطراً يهدّدها ؛ فتطاردها عن كثب ، ولا تسمح

مطلقاً بفرصة تشكيل الخيار البديل ، أو باحتلال مكانها في الإدارة والحكم ، ونظراً لطبيعة بنيتها المناهضة للتعدديّة السياسيّة ، فهي مضادة للديمقراطيّة .

6"- النمط الأحادي للدولة القوميّة : لا تقتصر الدولة القوميّة على خلق النمط الأحادي في إطار الفرد فحسب ، بل ، وتحقن جميع التكاملات والكليّات المجتمعيّة بالذهنيّة والعواطف الأحاديّة ، وهكذا تكون قد عمّمت سلطتها على المجتمع من جهة ، وخلقت المجتمع الأحادي ، أي مجتمع الدولة القوميّة من جهة أخرى ، فهي تهدف إلى بناء مجتمع نقابي مركّز ، وهو نموذج الدولة الفاشيّة ، كما أنّها تقوم أساساً على موضعة عملائها من الشخصيّات والمؤسسات في كافة مسامات المجتمع ، لأجل تعميم سلطتها عموديّاً وأفقيّاً بين صفوفه .

كما تحوّلت الرياضة والفنّ أيضاً داخل المجتمع ، وعلى الصعيد الوظيفي إلى مؤسسات عميلة مسخّرةٍ في خدمة الدولة القوميّة ، لشنّ أعتى أشكال الحرب على المجتمع ، فبينما تكون الرياضة وسيلةً تربويّةً ، تصبّ في خدمة بناء المجتمع القويم السليم ، نرى أنّها قد اختُزلت إلى أداة لترويج مجد الدولة القوميّة ، حيث تحصرها السلطة ضمن ثنائيّة النصر أو الهزيمة ، فتحوّلها إلى أداة قتاليّة ، وكأنّها تخوض حرباً ضروسً ، وأما الفن الذي هو ثاني ساحة حرب اجتماعيّة مهمّة ، فقد أحكمت الدولة والاحتكارات الخاصة قبضتها عليها ، وقد لعبت ثقافة الصرعة والاستثارة الشعبويّة ، وثقافة الأرابيسك بصورة خاصة ، دوراً مؤثّراً في أسر المجتمع تحت يافطة ثقافة اللهو والسهر ، وكأنّ جيشاً من النجوميين اللامعين يقصف المجتمع بنيرانه ، وحتى عملية الجنس فقد حُرّفَت ، وجُرِّدت من وظيفتها البيولوجيّة الرامية إلى تأمين سيرورة الحياة والجنس البشري ،لتتحوّل إلى وظيفة فاعلة للإكثار اللامحدود من السلطة الذكوريّة المهيمنة ، ولتأمين انتشارها اللامحدود اجتماعيّاً وسياسيّاً ، كما تحوّلت ممارسة الجنس إلى عملية سلطويّة ، فالسياسات المتعلقة بالجنس ، والتي طبّقتها الدولة القوميّة داخل الأسرة وخارجها ، أدّت إلى شذوذ السلطة ، فالمرأة تحوّلت إلى سلعة جنسيّة ، بينما الرجل أصبح أداة للسلطة الجنسيّة ، وكان الإعلام هو الأداة الأكثر تأثيراً في هذه الحرب المندلعة ضمن الحقول الثلاثة ، بل لم تؤدّ أيّة أداة دوراً تدميريّاً في هذه الحرب المعلنة ضدّ المجتمع ، بقدر ما هو عليه الإعلام القابع تحت رقابة الاحتكارات .

هذا وتُشرّع سياساتُ السجون والمشافي التي ترسمها الدولة القوميّة بعناية فائقة ، لتؤدّيَ دوراً بارزاً في أسر المجتمع وتعزيز سلطة الدولة ، فالذين تقع وجهتهم صوب السجون أو المشافي ، يرون أنفسهم أمام خسران العديد من قيمهم الماديّة ، والمعنويّة مقابل السلطة .

7" ـ الدعامة الطبقيّة للدولة القوميّة : تتخذ الدولة القوميّة من الخط الوسط ، أي من الطبقة الوسطى ، دعامةً طبقيّةً لها ، وذلك لأنّها الإله العصريّ والحرب المركّزة للطبقة الوسطى التي تتسم بالأنانيّة المفرطة ؛ والتي ينظر إليها الليبراليّون على أنّها من أهم شروط الديمقراطيّة ، لكنّ العكس هو الصحيح ، فالطبقات الوسطى هي المستودع الذي تخزّن فيه الفاشيّة ـ وليس الديمقراطيّة ـ أدواتها ومستلزماتها ، ومثلما أنّ العلاقة بين الفاشيّة والدولة القوميّة بنيويّة ، كذلك فالعلاقة بين الفاشيّة والطبقة الوسطى بنيويّة أيضاً .

وبينما تعوّل الديمقراطيّة الليبراليّة على الطبقة الوسطى أساساً ، فإنّها تهدف في لعبتها الديمقراطيّة الكبرى إلى إفراغ الديمقراطيّة من فحواها ، بتعزيز تفوّقها على قوى المجتمع الديمقراطي الحقيقيّة .

8"ـ المقارنة بين الدولة القوميّة ، وبعض أشكال الدولة الأخرى : من المهم عدم النظر بعين المساواة بين الدولة القوميّة ، كاصطلاحٍ ومؤسسةٍ ، وبين الجمهوريّة ، فكلّ جمهوريّة ليست بدولة قوميّة ، وذلك لأنّ الجمهوريّة نظام تحالف ووفاق ، و أما الدولة القوميّة فهي نظام إرغام أحاديّ الجانب ، وبناءٍ للمجتمع وفق مشيئة الدولة ، وبينما تتوخّى الجمهوريّة الدقة في تحالفاتها وفي توازن المجتمع ، فإنّ الدولة القوميّة تهدف إلى إفساد شتّى أنواع التحالف والتوازن ، وإلى تصعيد الانفراد بالذات والسيادة المركزيّة حتى أقصاها ، وإلى صهر جميع القيم والمفاهيم السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة والثقافيّة المختلفة في بوتقتها .

ولطالما يدور الحديث عن ثلاثة أمثلة بخصوص نمذجة الدولة القوميّة ،وهي :

أ ـ مثال فرنسا : هو النموذج الأوّل للدولة القوميّة ، حيث اتّخذت فرنسا من الهويّة السياسيّة أساساً .

ب ـ النموذج الألماني : والذي يأخذ من الثقافة أساساً .

ج ـ المثال الإنكليزي : وهو الأكثر مرونةً وسلاسةً ، فالإنكليز لا يتّخذون الوحدة السياسيّة أساساً كالفرنسيين ، ولا الوحدة الثقافيّة أساساً كالألمان ، بل يَعرِضون مثالاً من الدولة القوميّة الأكثر انفتاحاً على الكيانات السياسيّة والثقافات المغايرة .

9" ـ تطوّر الدولة القوميّة التاريخي : إنّ نزوع هولندا وإنكلترا إلى تحطيم آمال إسبانيا وفرنسا بشأن الإمبراطوريّة ، قد دفعهما إلى البحث عن مفاهيم الدولة الأكثر تأثيراً ، وهذا ما جرّهما نحو نمط الدولة القوميّة ، إذ حققتا بدايةً تفوقهما البحري ، فانتقل زمام النفوذ ، وبالتالي الهيمنة على البحر إليهما مع نهايات القرن السادس

عشر ، وحسمتا تفوّقهما البريّ أيضاً ، في غمار الحروب السلالاتيّة التي خاضتَاها في فرنسا وإسبانيا ، وقد دفعت الأسر الحاكمة في فرنسا والنمسا ثمناً باهظاً ، إزاء عدم تخليها عن أطماعها في الإمبراطوريّة ، حيث دعمت هولندا وإنكلترا تأسيس الدول القوميّة سياسيّاً ، تجاه آمال الإمبراطوريّة تلك ، فأبرزتا بسياستهما المؤثِّرة دولة بروسيا كدولة قوميّة منيعةٍ في وجه فرنسا والنمسا ، إضافةً إلى مساندة إنكلترا لكلّ من عارض الملك الفرنسي في الثورة الفرنسيّة ، التي كانت بمعنى من المعاني مؤامرةً منها ، إلّا أنّ الملكيّة فيما بعد أفسدت حساباتها مع الجمهوريّة ونابليون ، فيما يتعلق بالانتقال إلى الدولة القوميّة ، فأنقذت إنكلترا نفسها مقابل نابليون بقيد شعرة ، فضلاً عن أنّ سياستها بشأن بروسيا أيضاً كانت وجهاً لوجه أمام عاقبة مشابهة ، ونتيجة دعمها للموالين لها تجاه الاتحاديين الألمان في الحرب العالميّة الأولى ، انسلّ مصطفى كمال باشا مستفيداً من ذلك ، فأسس جمهورية تركيا كنموذج مطابقً لنابليون .

لقد تمّ الجزم بانتصار الدولة القوميّة أوروبيّاً مع إعلان الوحدة القوميّة الإيطاليّة عام (1861) والألمانيّة عام (1871) ، فانتقلت ساحة صراع الهيمنة هذه المرة بين إنكلترا وألمانيا ، لكنّ الحرب العالميّة الأولى ألحقت ضربةً ساحقةً بآمال ألمانيا في الهيمنة ، كما كانت الحرب العالميّة الثانيّة بمثابة انتقام لهذا الامر ، والمحصّلة كانت الانهيار الأليم للدولة القوميّة الألمانيّة .

وأمّا روسيا ، فقد سعت من خلال ثورة أكتوبر (1917) إلى ملء فراغ الهيمنة الناجم عن هزيمة ألمانيا ، لذلك تمّ تحويل السوفييتات بسرعة إلى دولة قوميّة ، لكنّ تحالف إنكلترا الخبيرة مع أمريكا ، أطاح بآمال روسيا في الهيمنة ، وكان انهيار السوفييتات رسميّاً عام (1989) ، يعني تخلّيها عن طموحاتها في الهيمنة ، ومع حلول عام (1945) ، أي بعد انتهاء الحرب العالميّة الثانيّة ، انتقلت هيمنة إنكلترا المعمّرة ثلاثة قرون ، إلى الولايات المتحدة الأمريكيّة ، مقابل أن تبقى إنكلترا حليفاً صغير الشأن لها ،من هنا ، فمرحلة تشييد الدولة القوميّة المكتملة في أوروبا حتى عام (1914) ، كانت قد اكتملت عالميّاً في بدايات عام (1970) ، وكانت الحرب العالميّة الثانيّة أوّل أزمة خانقة للدول القوميّة الأوروبيّة ، والتي نتج عنها الاتحاد الأوروبي .

10" ـ دوافع الحداثة الرأسماليّة في تطوير نموذج الدولة القوميّة : على الرغم من النظر إلى الدولة القوميّة ، بأنّها خليقةٌ بلقب البورجوازيّة الوطنيّة ، إلّا أنّ الواقع البارز للعيان ، يشير إلى كونها في الأساس منتوج الاحتكارات الرأسماليّة الطامعة في بناء نظام عالمي دولي ، فحتى تركيا ، التي تتظاهر بالنزعة الوطنيّة العصبيّة

بإفراط ، لم يكن لها أن تقف على قدميها ، دون موافقة إنكلترا وتحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكيّة ، أي أنّه يستحيل التفكير بولادة وتنامي دولة قوميّة من دون النظام الرأسمالي العالمي ، بما في ذلك الدولتان القوميتان السوفيتيّة والصينيّة ، ومن أُولى المؤثّرات المصيريّة في بنائها وبقائها ، هو أنّ رأس المال يُعدّ الجواب السياسي الأمثل لضمان الربح ، وعندما فقدت الدولة القوميّة خصائصها هذه ، تحوّلت رويداً رويداً ، لتقوم بالحفاظ على وجودها واستمراريتها تحت ظلّ السيادة الإنكليزيّة ، ثمّ الأمريكيّة ، فبدون دعم سياسة النظام العالمي (الحداثة الرأسماليّة وهيمنتها) ، ما كان لأيّة دولة قوميّة أن تصمد مدةً طويلة ، وفي حال العكس ، فإنّ ذلك يمثّل الشذوذ عن منطق النظام القائم ، وما هو شاذ ، فإمّا أن يحيا بصعوبة بالغة ، أو أن ينهار ، والحاجة الماسة التي تفرض حتى على السوفييت والصين ، ضرورة الوفاق مع الولايات المتحدة الأمريكيّة للتمكّن من الصمود ، وصون الوجود ، هي مثال وبرهان على ذلك .

11" ـ الجانب الأبستمولوجي (المعرفي) للدولة القوميّة : إنّ المنظور العلمي للشخص المترعرع في الأوساط الاجتماعيّة للدولة القوميّة ، يكون مضاداً للحقائق بنسبة تسعين بالمئة ، والعلّة الأساسيّة في ذلك ، هي قيام البراديغما الدولتيّة القوميّة بإنشاء وعيها الخاص بها بصدد التاريخ والمجتمع ، بدءاً من نمط بناء المواطنة والترويج له ، وحتى إسقاطه على جميع مستويات المجتمع .

وبالإضافة إلى ذلك ، فالدولة القوميّة عاجزة عن التفكير بالمجتمعات خارج مجتمعها الدولتي القوموي ، والتحجّر في هذا المضمار ، إمّا أن يشوّه الملاحظة الموضوعيّة ، ، أو أن يجرّها إلى وجهة نظر لا مثاليّة ، وعندما تنظر إلى الآخر بهذه البراديغما التعصبيّة بما يضاهي أكثر المتدينين عصبيّةً ، فإمّا أنّها لن تراه ، أو ستراه عدوّاً لدوداً ، وهذا هو السبب الذي يجعل عالم الدولة القوميّة يسفر دائماً عن الحروب ، فهذه الذهنيّة التي تصبغ كلّ شيء بطابع "الأنا" ، وتنادي بال "أنا" في كلّ شيء ، حدودي ، مجتمعي ، وطني ، تغرق في أنا فظيعة ، وتغالي في تضخيم نفسها ، وبالتالي ، فمن الواضح أنّه ما من قوّة قرار أو علاقة أو ممارسة سليمة ، يمكن أن تصدر من هكذا شخصيّة ، ومن غير المأمول أن تسمح بفرصة السلم والتضامن والتكافل ، وطنيّاً كان أو دوليّاً ، كونها تضع نفسها في كفة ، والدولة ومجتمعها و تاريخها و آفاقها ومصالحها وطموحاتها في الكفة الأخرى .

*ـ الخلاصة : بناءً على ما سبق ، فإنّ وجهة نظر الحضارة الديمقراطيّة ، هي الحل الأمثل لكافة المعضلات التي تعانيها الشعوب والأمم ، وهي فرصة عظيمة ورائعة من حيث إنتاج العلم السليم ، ولا سيما الحاجة الماسة إلى علم جديد في أتّون الأزمة

والفوضى العارمة ، والتي لا يمكن تلبيتها إلّا بسيادة براديغما المجتمع الديمقراطي فقط .

***

الفهرس :

1- المقدمة

2- الرأسماليّة في الميدان الاقتصادي

3- تفسير هيغل للدولة القوميّة

4- ظاهرة الأمة وتطورها

5- الحل الأمثل للنفاذ من مشاكل الأمة وقضاياها

6- تعريف الدولة

7- أيديولوجيّة الحداثة الرسميّة (الحداثة الرأسماليّة)

8- نظام الحداثة الرأسماليّة

9- قصة القبيلة العبريّة

10 - مصادر الأيديولوجيّة اليهوديّة

11- القوميّة اليهوديّة

12- تعريف السلطة

13- تصنيف السلطة

14- علاقات السلطة والدولة في ظلّ الحداثة الرسميّة (الحداثة الرأسماليّة)

15- الحداثة الرأسماليّة والدولة القوميّة